محضر الجلسة رقم 032

التاريخ: الثلاثاء 17 رمضان 1443 هـ (19 أبريل 2022م).
الرئاسة: المستشار السيد المهدي عتمون، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السادسة صباحا.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد المهدي عتمون، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي؛
2- مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي؛
3- مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 19 أبريل 2022، تقدم به فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب حول موضوع: "الإجراءات المتخذة لتفادي تأثير ارتفاع أسعار المواد الطاقية على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات"، وقد أحيل على الحكومة في الأجل المحدد، والتي عبّرت عن استعدادها للتجاوب معه.

وعملا بأحكام المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، فقد توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 12 أبريل 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 139 سؤالا.
- عدد الأسئلة الكتابية: 34 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن نستهل جدول أعمال الجلسة هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه لقطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة وموضوعه "تدبير قطاع المحروقات وتداعياته الدولية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،
السيدة الوزيرة،
إخواني أخواتي المستشارون،

أمام الاضطرابات الذي يعرفها الاقتصاد الدولي بفعل تداعيات الأزمات الصحية والسياسية المتعاقبة التي أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في سعر المواد البترولية والغاز ومعه باقي المواد الأولية، مما كان له أثار وتداعيات كبيرة على الاقتصاد الوطني، ارتفعت معها نسبة التضخم، الشيء الذي أثقل كاهل المواطنين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة لتدبير قطاع المحروقات في ظل ارتفاع سعرها وما خلفه ذلك من تداعيات على المواطنين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، الإجابة على السؤال، تفضلو.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

صباح الخير.

السيد الرئيس المحترم،

والسيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فكما تعلمون فإن المغرب دولة تستورد دائما كل احتياجاتها من المحروقات من الخارج، وبالتالي فهي تخضع لتقلبات السوق العالمية، وتعزى الزيادة الأخيرة في أسعار المواد الأولية أساسا إلى أكبر أزمة ثلاثية في هذا القرن وفي القرن الماضي، أزمة صحية وأزمة اقتصادية وأزمة جيوسياسية.

فعلاوة على الظرفية الحالية التي يعرفها قطاع الطاقة، فإن قطاع المحروقات يعرف ثلاث (3) إشكاليات هيكلية، تساهم في تذبذب أكبر في الأسواق الدولية وتتعلق في:

- العرض: عندنا انخفاض الاستثمارات بأكثر من 30% في السلسلة القبلية للمحروقات في الطلب؛

- الأزمة المالية الحالية وجائحة كورونا أدت إلى ارتفاع التضخم في الأسواق ديال المحروقات، أعطي على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 8.5% وأوروبا 7.5% عام على عام؛

- وثالثا، الإشكالية الثالثة هي تركيبة أسعار وأوراق التداول.

فللحد من تأثير هذه التذبذب على القدرة الشرائية للمواطنين وتنافسية الاقتصاد، فقد واصلت الحكومة دعمها لغاز البوتان حيث ارتفعت اعتمادات صندوق المقاصة بأكثر من 28% مقارنة مع السنة الماضية، واصلت الحكومة دعم أسعار الكهرباء رغم الارتفاع الذي عرفته أسعار الفيول، 150% عام على عام، وأسعار الفحم الحجري 500% عام على عام، وهما مادتين رئيسيتين في إنتاج الكهرباء حاليا، كما أطلقت الحكومة في شهر مارس الماضي عملية تقديم الدعم الاستثنائي لمهنيي قطاع النقل الطرقي.

وبالإضافة إلى ذلك، بادرت الحكومة بتنويع المصادر الطاقية من خلال اللجوء إلى الغاز الطبيعي كمصدر طاقي مهم، والذي سيمكن من تخفيف تأثير هذه التذبذبات خاصة على الكهرباء، بالإضافة إلى تطوير استعمال الطاقات الشمسية للري في المجال الفلاحي عوض المحروقات والطاقات المتجددة في المناطق الصناعية.

وبالموازاة مع ذلك، وللتصدي مستقبلا لهذه التقلبات بطريقة استباقية وبمنهجية محكمة، فالوزارة منكبة على إعداد الآليات اللازمة لتعزيز الصمود في مواجهة مثل هذه الأزمات وهذه الآليات التي يجب أن تواكب أي عملية تحرير للأسعار وأي عملية لإصلاح القطاع.

فنعطيكم على سبيل المثال:

- اعتماد مخطط إصلاحي شامل للاقتصاد والدعم الاجتماعي بأهداف واضحة، أخذا بعين الاعتبار تأثير هذه الإصلاحات؛

- واعتماد مقاربة تشاركية؛

- نهج استراتيجية تواصل واسعة تعتمد أساسا على الشفافية في المعطيات؛

- واعتماد برنامج النجاعة الطاقية بشكل جدي من أجل ترشيد الاستهلاك؛

- وتوجيه الدعم للفئات المستحقة والأنشطة الاقتصادية الهشة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار، التعقيب فيما تبقي لكم من الوقت.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة، على هاذ التوضيحات.

احنا، السيدة الوزيرة، كنظن أنه اليوم كاين واحد النقصان في التواصل، بحيث هاذي واحد الإنجازات اللي هي جد مهمة وهاذي تصورات كذلك من طرف الحكومة اللي هي جد مهمة.

احنا اللي تنطالبو منكم، السيدة الوزيرة، هو أننا المواطن المغربي ولا المستثمرين ولا أي واحد على الأقل يتوصل بهاذ المعلومات هاذو، لأن اليوم تنفتحو المجال لبعض الإخوان، لبعض المسؤولين، لبعض الأحزاب، أنهم كيروجو أمور اللي هي غير واقعية.

فاليوم، المواطن ملي تيتكلم على أي برلماني، سواء من المعارضة أو من الأغلبية، فكاينة واحد النوع من الثقة في الشخص، إلا أنه لسوء الحظ أن في الوقت ديالنا اليوم الناس تتستغل بعض المعطيات باش تخلق الفتنة وتعطي معلومة غير لائقة.

كذلك، السيدة الوزيرة، في العرض ديالكم القيم، عندنا واحد المشكل اليوم اللي تنطرحوه اللي تيتداول اليوم في الأوساط المهنية وفي الأوساط ديال المواطنين هو المشكل ديال (stockage) ديال المحروقات، فتنعرفو كلنا بأنه كان واحد المشروع اللي هو استراتيجي كبير اللي هو الناظور المتوسط اللي هاذ الميناء تدار من أجل توقع فيه واحد المجموعة ديال الخزائن ديال المحروقات.

هاذ المشروع هذا بغينا، السيدة الوزيرة، نعرفو شكون تيتحمل فيه المسؤولية، علاش هاذ المشروع هاذي 9 سنوات وهو متوقف؟ واش هاذ السادة المديرين حتى هوما لا يحاسبون من طرف السادة الوزراء؟ فالوزارات السابقة كانت عندها هاذ التصور، هاذ المشروع لا يعقل باش نبنيو ميناء من أجل تخزين المحروقات ويكون عندنا هاذ.. نكونو مرتاحين اليوم في إطار هاذ الأزمات هاذو، كيفاش هاذ المشاريع فيها هاذ التأخر

كامل وماكايناش محاسبة؟

إذن تنطلبو منكم، السيدة الوزيرة، باش تجيونا، أو الوزير اللي هو مسؤول على هاذ المشروع هذا باش يعطينا توضيحات في هاذ المسألة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ندوزو للسؤال الثاني لأن، السيدة الوزيرة، ما بقاش عندكم الوقت للتعقيب.

السؤال الآني الثاني موضوعه "التدابير المتخذة لإطلاق وإنجاز المشاريع والبرامج ذات الأولوية في قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة، والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة،

ما هي التدابير المتخذة لإطلاق وإنجاز المشاريع والبرامج ذات الأولوية في قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يخص التدابير المتخذة من طرف هذه الوزارة لتسريع المشاريع والبرامج ذات الأولوية في قطاع الكهرباء، بما فيها الطاقات المتجددة طبعا، وفقا لتوجيهات الملكية السامية من أجل الرفع من حصة الطاقات المتجددة في القدرة المنشأة، اللي تفوق 52% في أفق 2030، فقد تم ما يلي:

أولا، إنجاز 52 مشروعا من الطاقات المتجددة التي توجد قيد الاستغلال، القدرة الإجمالية ديالها 4 جيكاوات (GW) واستثمار ما يناهز 56%، 53 مليار ديال الدرهم، ويوجد 59 مشروع قيد التطوير أو الإنجاز اللي خصو يتسرع بقدرة إجمالية تتفوق 4.5 جيكاوات (GW) واستثمار يناهز حوالي 52 مليار ديال الدرهم، فتم اتخاذ العديد من التدابير لتسريع هاذ المشاريع، خصوصا في قطاع الطاقات المتجددة ذات قدرة إجمالية تفوق 1000 ميكاوات (MW).

1- تزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية تنافسية متجددة، حيث تم الترخيص لأول مشروع بقدرة 50 ميكاوات (MW) يستهدف المنطقة الصناعية بالقنيطرة، وتوجد 3 مشاريع أخرى في مناطق صناعية قيد الترخيص في الإطار اللي عندنا؛

2- تجهيز محطة تحلية المياه المبرمجة بوحدات الإنتاج الطاقة المتجددة، حيث تم الترخيص لأول مشروع بمنطقة الداخلة بقدرة 40 ميكاوات (MW) والأشغال جارية على المشروع بالنسبة لمحطة الدار البيضاء؛

3- بخصوص "نور ميدلت" يتم العمل مع الفاعلين المعنيين لتسريع إنجاز مشروع "نور ميدلت" بقدرة إجمالية أولية غادي تراوح ما بين 400 و800 ميكاوات (MW).

4- رابعا، الإعلان عن نتائج طلبات عروض مشاريع الطاقة الشمسية الفوطو ضوئية بقدرة إجمالية تبلغ 400 ميكاوات (MW) وهي في موقع عندنا 7 ديال المواقع، عين بني مطهر، الحاجب وجرسيف، أبي الجعد، سيدي بنور، قلعة السراغنة وتارودانت؛

5- الشروع في إعداد برنامجين للتأهيل الطاقي بالمؤسسات التعليمية لاستكمال برنامج الكهربة القروية الشمولي (PERG[1]) والبنايات التابعة لوزارة العدل، والشروع في تطوير نظام القياس وتتبع التحقيق (MRV) لقطاع النجاعة الطاقية والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للمنتجات والمواد الداخلة في صنع الألواح التي - كما تعلمون - عرفت حتى هي تضخما في الأسعار في الآونة الأخيرة في العالم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار في التعقيب..

تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إننا نثمن الإجراءات الحكومية الهادفة إلى تكريس التوجهات الملكية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في مجال الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة وكذلك النجاعة الطاقية، والمعبر عنها في:

- أولا، انضمام المغرب تقريبا لكل المعاهدات الدولية ذات الصلة في هذا الميدان؛
- وثانيا تكريس حق البيئة في الدستور؛
- وثالثا إطلاق إستراتيجية وطنية للنجاعة الطاقية في أفق 2030.

السيدة الوزيرة،

[1] **P**rogramme d'**E**lectrification **R**urale **G**lobal

إن طموح المغرب هو تحقيق - كما قلتم - إستراتيجية طاقية وبلوغ نسبة 52% في إجمالي الطاقة الكهربائية المنشأة بحلول 2030، والرفع من سقف تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة من 45.5% في المساهمة المحددة وطنيا في أفق 2030، وخفض طبعا، هذا أهم، فاتورة الإنفاق الحكومي المقدر بـ 9.9 مليار دولار سنويا.

ورغم ذلك، فإن المجهود الحكومي المبذول خلال السنوات العشر الأخيرة يعرف تأخرا ملحوظا، ينعكس على موقع المغرب، حسب المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث يحتل المغرب المرتبة 66 عالميا والمرتبة الثالثة عربيا بعد قطر والإمارات، بتعزيز تحول فعال في مجال الطاقة لـ 2021.

بالإضافة إلى كون المغرب مازال أكبر مستورد للطاقة في شمال إفريقيا، وكما أن هدف رفع نسبة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء 52%، إلا أن هذا يثير كذلك إشكالية حول دعم أو عدم ضمان السيادة الطاقية، خاصة في تغطية ما بقي يعني 48% من الاحتياجات الطاقية للمغرب في أفق 2030، خصوصا وهاذ الشي غادي يكون في سياق دولي متسم بارتفاع الغلاء والتحولات الجيوسياسية الدولية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نأمل من الحكومة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان الأمن الإستراتيجي الطاقي، بما ينسجم مع خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى، وكما نقترح في فريق الأصالة والمعاصرة بهذه المناسبة:

1- مضاعفة الجهود الحكومية من خلال تشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص؛

2- التسريع بتعديل القوانين لتكون مساعدة على الاستثمار والتنافسية وتحسين حكامة القطاع؛

3- الاستمرار في سياسة دعم وتشجيع صناعة وطنية في مجال الأجهزة المستعملة في الطاقة المتجددة، مثلا كالألواح والسخانات الشمسية؛

4- السعي نحو أنجاز قدرات إنتاجية إضافية؛

وأخيرا..

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "غلاء فاتورة الماء والكهرباء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف ايذي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

تعاني غالبية سكان المغرب من غلاء فاتورة الماء والكهرباء التي أصبحت عبئا ثقيلا على الفئات ذات الدخل المحدود، خصوصا في ظل جائحة فيروس كورونا التي استنزفت المواطنين وأثرت سلبا على دخلهم اليومي.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، على الأسباب التي تجعل ارتفاع أثمنة فاتورة الماء والكهرباء في بعض الأحيان مهولة ومخيفة وغير معقولة ومقبولة أحيانا؟ وإلى متى ستبقى أثمنتها بلا حسيب ولا رقيب؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كيفما تتعرفو تحدد أسعار بيع الطاقة الكهربائية المطبقة على الزبناء اللي هوما تابعين للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة لتوزيع الكهرباء بموجب قرار، قرار ديال السيد رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوضة من لدنه لهذا الغرض بعد استطلاع طبعا رأي اللجنة ديال الأسعار المشتركة بين الوزارات، وهاذي تتاخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية والآثار الاقتصادية والآثار المالية ديال الأسعار.

فتم نشر التسعيرة المعمول بها وطنيا بموجب قرار الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة بتاريخ 21 يوليوز 2014، وتمت آخر زيادة في نظام التعريفة إلى شهر يناير 2017 وفقا لنفس القرار، وكانت الزيادة ما بين 2015 و2017 تقريبا واحد 10.7% لمعظم الأشطر ديال الاستهلاك من غير الشطر ديال ذوي الدخل المحدود.

فالتعريفة المعتمدة من طرف الشركات المفوض لها (Lydec et Redal et Amendis) عندها كيفية المراجعة ديالها والضبط ديالها، تحدد في إطار اتفاقية التدبير المفوض اللي مبرمة ما بين السلطة المفوضة أي المجالس المنتخبة والشركة المفوض لها.

فيرتكز النظام التعريفي الجاري به العمل على طريقتين لاحتساب الفاتورة، تطبق التعريفة التدريجية على الزبناء الذين لا يتجاوز استهلاكهم الشهري 150 كيلوواط في الساعة وكتاخذ بعين الاعتبار طبعا القدرة الشرائية للمواطنين اللي عندهم الدخل محدود، ويتم اعتماد التعريفة الانتقائية بالنسبة لباقي الزبناء وتطبق عليهم تسعيرة الشطر الذي يتواجد فيه استهلاكهم، وذلك لتفادي الاستهلاك غير المعقلن لهذه المادة الحيوية.

فكان فيه واحد المعطيات ديال الاستهلاك المنزلي للمناطق التابعة للمكتب الوطني في سنة 2021، 66% من الزبناء الذين ينتمون للشطر الاجتماعي يعني اللي عندهم استهلاك يقل من 100 كيلوواط في الساعة،

83% منهم تمت فوترة استهلاكهم باعتماد التعريفة التدريجية، وهذه الفاتورة لا يمكن أن تتجاوز 163 درهم شهريا مع احتساب الرسوم.

النقطة الثانية هو بالرغم من ارتفاع أسعار المحروقات في الآونة الأخيرة كما أشرت ليها، فإن هذا الارتفاع لم ينعكس على الفاتورة الكهربائية للمواطن النهائي، والمصالح المحلية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب تحرص على إعطاء العناية الكافية للشكايات التي ترد عليها في هذا الشأن بالتأكد من صحة الكمية المستهلكة، ثم القيام في حالة ثبوت أي خطأ بالتعديلات الضرورية حتى لا يؤدي الزبون أكثر من استهلاكه الحقيقي مع تسهيلات في الأداء إذا فاق المبلغ المعدل القدرات المالية للزبون.

كما تجدر الإشارة إلى الدور المحوري لنقطتين، برنامج النجاعة الطاقية والهيئة الوطنية للكهرباء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار، التعقيب.

المستشار السيد يوسف ايذي:

السيدة الوزيرة،

احنا فالسؤال ديالنا، السيدة الوزيرة، ما كنتحدثوش على المقتضيات القانونية للفوترة وتحديد التسعيرة المرجعية لبيع الكهرباء للمواطن، لأن هاذي واحد المسألة واضحة.

نحن نتحدث على النهب المنظم اللي كيتعرض ليه المواطن من خلال التحايل في الفوترة ديال الكهرباء المستهلك شهريا.

اليوم، لا الشركات المفوض لها ولا المكتب الوطني ما كاينش حرص على مراقبة العدادات ديال الكهرباء بشكل شهري، الشيء اللي كيجعل أنه المواطن كيدخلوه عنوة للأشطر المرتفعة التكلفة، لأنه ملي تتخلي العداد ديال الكهرباء تيسجل الشهر الأول والثاني وأنت تتصيفط لو الفاتورة التقديرية راك كتدخلو بشكل قسري للأشطر اللي فيها التسعيرة مرتفعة، وهذا أمر كيتطلب التدخل ديال المصالح ديال الوزارة ديالكم، السيدة الوزيرة، لأنه ماشي معقول! ماشي معقول المواطن اليوم كاينة تسعيرة محددة كيف قلتي فالقرار ديال رئيس الحكومة وبسبب التقصير ديال الشركات المفوض لها أو لا المكتب الوطني يولي يخلص الكهرباء المستهلكة بتسعيرة غير اللي تيفرضها القانون، هذا من جهة.

من جهة أخرى، كنتساءلو فالفريق الاشتراكي لأنه هاذ الموضوع ديال الفاتورة ديال الكهرباء والماء كان موضوع ديال احتجاجات قوية في بلادنا، كنذكرو بالاحتجاجات اللي كانت في طنجة، كنذكرو بالاحتجاجات اللي كانت في المضيق، وتفتح تحقيق، لحد الساعة ما عرفناش المآلات ديال هذا التحقيق، لحد الساعة ما تقدم حتى شي حد للمحاكمة والمحاسبة على النهب المنظم للجيوب ديال المغاربة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه "إدماج البعد البيئي ضمن المشاريع الاستثمارية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

ما هي الاستراتيجية التي تنهجها الوزارة من أجل ضمان التوازن بين البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي بما يتلاءم مع المعايير الدولية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فوعيا بضرورة إدماج البعد البيئي ضمن المشاريع التنموية، تم منذ سنة 2003 إصدار القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة، وذلك بهدف وضع التدابير الاحترازية والإجراءات الوقائية للحد من التأثيرات السلبية المحتملة للمشاريع والمحافظة على البيئة.

تم وضع مجموعة من المخططات والبرامج البيئية الهادفة إلى الحفاظ على الثروات الطبيعية والتحسيس بأهميتها، فتطبيقا لمضامين قانون 12.03 وتم خلال سنة 2021 فحص 982 مشروع استثماري من طرف اللجنة الوطنية واللجان الجهوية لدراسة التأثير على البيئة.

ومن أجل ترسيخ أسس التنمية المستدامة وتنفيذ مضامين القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة باش ندمجو البعد البيئي ضمن السياسات والبرامج والاستراتيجيات والمخططات العمومية وإخضاعها للتقييم البيئي الاستراتيجي، تم إصدار واحد القانون واحد آخر 49.17 بشأن التقييم البيئي لتعديل القانون 12.03 حول دراسة التأثير على البيئة.

أهم المستجدات ما غنعطيكم كاع المستجدات ولكن كاين فيه:

- إخضاع السياسات والبرامج والمخططات وتصاميم التنمية القطاعية أو الجهوية المحتمل أن تكون لها تأثيرات على البيئة للتقييم البيئي والاستراتيجي في النص ديال القانون؛

- تحديد لائحة المشاريع الخاضعة لدراسات التأثير على البيئة؛

- وكذا تحديد المؤشرات التي على أساسها يتم إخضاع المشاريع لدراسة التأثير على البيئة؛

- في نص القانون كذلك: تبسيط شروط التقييم البيئي بالنسبة للمشاريع الصغرى التي لها تأثيرات بيئية ضعيفة، وذلك بإلزام أصحابها فقط بتقديم بطاقة مبسطة للتأثير على البيئة عوض إخضاعها لدراسة التأثير على البيئة.

كما أنه في إطار تفعيل هذا القانون رقم 49.17 بشأن التقييم البيئي، تم الشروع في إعداد المساطر والآليات المتعلقة بالتأمين البيئي الاستراتيجي والافتحاص البيئي، وذلك لمواكبة أصحاب المشاريع الاستثمارية لتطبيق مضامينه، وقد تم - كما تعلمون - تقييم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وخارطة الطريق لمراجعتها يوم الخميس الماضي أمام "اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة" التي يترأسها رئيس الحكومة، وصادقت اللجنة على خارطة الطريق وكلفت هذه الوزارة بإعداد الإستراتيجية الجديدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار هل من تعقيب؟

تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا، السيدة الوزيرة، على كل هذه الإيضاحات والقوانين.

تجدر الإشارة إلى أن بلادنا انخرطت في إطار الجهود الرامية للحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية وجعل حماية البيئة في صلب اهتماماتها، وذلك بالعمل على الحد من الانبعاثات الحرارية وجعل البيئة ركيزة أساسية للتنمية، وهذا منذ الثمانينات، وتجسد هذا في إحداث "المجلس الوطني للبيئة" الذي يعتبر هيئة استشارية تلعب دورا رئيسيا في التنسيق والتشاور بين مختلف المتدخلين في مجال البيئة، الذي أعيدت هيكلته سنة 1995، ومن أهدافه:

- تحديد السياسة العامة؛
- تتبع الدراسات واقتراح النصوص التشريعية؛
- توعية وتحسيس المواطنين ونشر المعلومات المتعلقة بالبيئة.

وتتسم السياسة البيئية ببلادنا بإنجاز عدد من المشاريع الكبرى الرامية إلى تحقيق التنوع البيئي والتنمية المستدامة، والتي من تجلياتها سن "الميثاق الوطني للبيئة" و"مخطط المغرب الأخضر"، "مخطط الاستثمار الأخضر"، قانون الأكياس البلاستيكية وغيرها من القوانين التي توجت بدسترة البيئة، ناهيك عن مخطط الطاقة الشمسية والطاقات النظيفة الأخرى.

وفي السياق الحالي، ومع استفحال ظاهرة الاحتباس الحراري بفعل الأنشطة الاقتصادية الملوثة للبيئة والتغيرات المناخية، أضحت حماية البيئة أكثر من أي وقت مضى في صلب اهتمامات المجتمع الدولي، وتبلورت تحديات جديدة تجسدت في عزم الكثير من الدول في سن قوانين تشترط لولوج المنتجات الصناعية والغذائية لأسواقها معايير صارمة لحماية البيئة والحد من الكربون (la décarbonation) ومثالا على ذلك، السوق الأوروبية التي تستقبل ما يفوق 65% من صادراتنا والتي تعتزم في أفق 2023 تضريب جميع المنتجات المصدرة لها التي لا تتلاءم والآلية الجديدة لتعديل الكربون في الحدود (le nouveau mécanisme d'ajustement carbone aux frontières).

لذا صار لزاما على صناعاتنا الوطنية ومصدرينا وجميع المستثمرين العمل على الملاءمة مع هذه المعايير الدولية التي تروم الحد من الكربون، وذلك بهدف الحفاظ على تنافسية منتجاتنا والحفاظ على فرص الشغل وتنمية اقتصادنا الوطني، خاصة في هذا السياق الدولي المتوتر والمتسم بالتوتر والأزمات، لذا صار إلزاما أيضا على حكومتنا وعلى وزارتكم، السيدة الوزيرة، أن تسند للمقاولات في هذه الظروف الخاصة بالقوانين الصارمة التي تسنها الأسواق التي نصدر إليها منتجاتنا، ومن أهمية بما كان أن يهتم جميع المستثمرين على المستوى الوطني والمقاولات وأيضا الحكومة بهذا الموضوع لأن موضوع البيئة صار تحديا كبيرا لأي تنمية اقتصادية منشودة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، في إطار التعقيب.

السؤال الخامس موضوعه "إستراتيجية الوزارة لتحصين السيادة الطاقية لبلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن استراتيجية الوزارة لتحصين السيادة الطاقية لبلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فأود في البداية أن أذكركم أن تحصين السيادة الطاقية ببلادنا يدخل في صلب اهتمامات الحكومة، ويعتبر من بين الأولويات لهذه الوزارة، لاسيما خلال هذه الظرفية الحالية بلا ما نذكرو أنها تتميز بأكبر أزمة في القرن وأزمة ثلاثية وتذبذب لكل المواد الأولية على الصعيد العالمي ومدى تأثيرها على الفاتورة الطاقية الوطنية للدولة وللمستهلك، فتحصين السيادة الطاقية ببلادنا يتمحور حول تسلسل محكم لـ 3 محاور:

1- النجاعة الطاقية: ويجب اتخاذها بجدية هذه المرة؛

2- تسريع مشاريع الطاقات المتجددة؛

3- الولوج للأسواق الدولية في جميع المجالات بما فيها الغاز الطبيعي.

ففيما يخص النجاعة الطاقية، فإن إجراءات النجاعة الطاقية تستهدف بالأساس القطاعات ذات الإمكانيات الكبرى من حيث الاقتصاد في الطاقة، خاصة كما تعلمون قطاع النقل والبنايات والصناعة والفلاحة والإنارة العمومية، فقد تم في هاذ المجال:

إطلاق وإنجاز مجموعة من البرامج وتسريع استكمال الإطار التنظيمي للنجاعة الطاقية وتحيين استراتيجية وطنية للنجاعة الطاقية، للأخذ بعين الاعتبار التحولات التي عرفها القطاع، تشمل حوالي 82 تدبير سيتمكن من تحقيق اقتصاد في الاستهلاك الطاقي بحوالي 20%، وأنا أظن أننا نقدرو نوصلو أكثر من 20% في أفق 2030، لأنه هذا غير كافي.

فيما يخص الطاقات المتجددة، احنا تكلمنا عليها، ولكن:

- يوجد حاليا 59 مشروع اللي تنحاولو نسرعو فيهم، وتمت بلورة أيضا مجموعة من المبادرات والبرامج الجديدة التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الأمن الطاقي؛

- تسريع وثيرة إنجاز المشاريع التي توجد قيد التطوير بما فيها برنامج 400 ميكاوات (MW) طاقية شمسية فطو ضوئية بهدف دعم المقاولات المتوسطة والصغرى وخلق فرص شغل جديدة؛

- تفعيل إنجاز المرحلة الأولى للمشروع الشمسي "نور ميدلت"؛

- تطوير طاقة هدروجينية منخفضة للكربون منخفض التكلفة، بأسعار معقولة وتنافسية ومجزية اقتصاديا؛

- ووضع لجنة تقنية والشروع في بلورة خريطة الطريق لتطوير طاقة التيارات البحرية.

وتتم مواصلة الإصلاحات التشريعية لتسريع وثيرة الانتقال الطاقي ببلادنا، تهم مشروع قانونين، قانون 40.19 المغير والمتمم للقانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، والذي يهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتبسيط المساطر وتعزيز الإنتاج اللامركز والاندماج الصناعي، والذي يوجد حاليا في الأطوار النهائية للمصادقة عليه بالبرلمان، إضافة إلى مشروع القانون الإنتاج الذاتي، اللي تتعرفوه حتى هو، تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي في نونبر 2021 وإحالته إلى البرلمان.

فيما يخص الغاز الطبيعي..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

نشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم.

وكيف تتعرفو يأتي طرح فريقنا لهذا السؤال في إطار الظرفية العالمية التي تتسم بتساؤل العديد من الدول العظمى حول مستقبل سيادتها الطاقية، في ظل الارتفاع الكبير الذي تعرفه أسواق النفط الدولية.

وفي هذا الصدد، لابد من الإشارة إلى أن بلادنا قطعت أشواطا كبيرة وهامة، حيث أطلقت بتعليمات من جلالة الملك نصره الله سنة 2009 إستراتيجية طاقية، ترتكز بالأساس على تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، حيث مكنت المشاريع المحدثة من رفع حصة توريد الكهرباء من الطاقات المتجددة من 37% وذلك بغية تحقيق هدف 52% في أفق 2030.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في ظل المؤهلات الكبيرة التي تتوفر عليها بلادنا، سواء تعلق الأمر بالمزيج الطاقي الريحي الشمسي أو البنيات التحتية أو النسيج الصناعي أو الموقع الجغرافي المثالي والربط الكهربائي، وهو الأمر الذي يجب استغلاله بشكل أمثل لجلب الاستثمارات في مجال الهيدروجين الأخضر، خاصة وأن هذه المادة ستغطي ما يصل إلى 12% من استخدام الطاقة العالمي بحلول عام 2050 حسب الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

لذا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نرى بأن تحقيق السيادة الطاقية لن يتأتى إلا بمضاعفة الجهود التي تهدف إلى اعتماد اقتصاد مبني على الهيدروجين الأخضر والصناعات القائمة عليه، وما يحمله من فرص للتصدير إلى أوربا من خلال:

1- وضع منظومة متكاملة لإنتاج الهيدروجين والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال، من خلال منح تسهيلات وتحفيزات على غرار ما تقوم به بلادنا في مجال صناعة السيارات والطيران؛

2- العمل على التقائية السياسات العمومية لتوفير الدعم اللوجيستيكي الكامل من موانئ ومحطات التحلية ووسائل النقل وتوفير الوعاء العقاري وغيرها؛

3- تشجيع الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

4- تحسين حكامة القطاع والاستثمار في البحث العلمي والابتكار

وتوطين التكنولوجيا؛

5- ضرورة تسريع إصلاح القطاع وفاعليته؛

6- كما نطالب بالتحرير التدريجي للقطاع، من خلال دمج الشبكات الكهربائية ذات الجهد المتوسط في المحيط المحرر.

السيدة الوزيرة المحترمة،

من بين أهداف النموذج التنموي الجديد جعل المغرب بطلا إقليميا في الطاقة ذات المستوى المنخفض من انبعاثات الكربون وتحديد كلفة الطاقة الكهربائية في حدود 0.5 درهم للكيلوواط/ ساعة بالنسبة للصناعات المستهلكة للطاقة بكثافة، وذلك بحلول سنة 2035.

وفي هذا المنظور يتماشى التقرير مع رؤية الاتحاد العام الهادفة إلى توفير العوامل الأساسية لتنافس صناعتنا من حيث التكاليف، كيف قلت السيدة الوزيرة، والحد من نسبة الكربون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس موضوعه "الأمن الطاقي ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن واقع المخزون الاحتياطي من المواد البترولية والإجراءات العملية المتخذة لضمان الأمن الطاقي ببلادنا ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

فأولا، غادي نبدا بالإطار القانوني:

كيف ما تتعرفو يلزم القانون رقم 09.71 اللي هو صادر في 12 أكتوبر 1971، كل تاجر أو صناعي أو منتج فلاحي بإنشاء والحفاظ على مخزون احتياطي من المنتوجات التي يتناولها عادة نشاطه المهني، وأن المرسوم رقم 393.76 اللي صدر في 17 فبراير 1977 اللي بالنسبة لموزعي المنتوجات البترولية السائلة ومراكز التعبئة في 60 يوم من مبيعاتها من هذه المنتوجات في السوق الوطنية.

ففيما يخص القدرات التخزينية اللي كاينة في البلاد، يتوفر المغرب على قدرات تخزينية من المواد البترولية السائلة تصل إلى 1.5 مليون متر مكعب، 93% منها متصلة بالموانئ، و572 متر مكعب بالنسبة للغازات البترولية المسيل ديال البوتان والبروبان، 88% منها متصلة بالموانئ.

فما نعطيكمش التفاصيل على كيفاش تتوزع هذه القدرات غادي نعطيك:

- الغازوال عندنا تقريبا 1.165.000 متر مكعب اللي تمثل 57 يوم من الاستهلاك؛

- والفيول عندنا تقريبا 39 يوم من الاستهلاك. تنهضر على القدرة التخزينية دون احتساب المخزون على مستوى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛

- وغاز البوتان تقريبا 41 يوم من الاستهلاك.

ففي إطار السياسة الطموحة التي ينهجها المغرب من أجل الرفع من مستوى المخزون الاحتياطي بالبلاد ولتأمين حاجيات السوق الوطنية، تتعمل هذه الوزارة على مواكبة إنجاز المشاريع المبرمجة من طرف الخواص لإنجاز واحد القدرة إجمالية إضافية لتخزين المواد البترولية تصل إلى أكثر من 890.000 متر مكعب، باستثمار مالي يناهز 3 المليار ديال الدرهم في أفق 2023.

ومن أجل تعزيز المخزون الوطني من المواد البترولية كما جاء في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى، الذي أكد فيه جلالة الملك نصره الله على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، تعمل الوزارة على دراسة إمكانية إرساء نظام جديد لتدبير المخزون الاحتياطي، وذلك في إطار شراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، والإدارة تعمل على التتبع الدقيق والخاص لوضعية القطاع الطاقي الوطني واقتراح الإجراءات المناسبة التي يجب اعتمادها في حالة التعرض وهي غادي تعرض القطاع لأكثر من صدمات وأكثر من التذبذب.

كما تعمل هذه الوزارة في نفس الإطار على تحديد المواد المعنية بالمخزون الاستراتيجي والتدابير التي يجب وضعها لضمان السيادة الطاقية للبلاد بما فيه إعادة النظر في الإطار القانوني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيدة الوزيرة،

رغم التحذيرات التي أطلقها المجلس الأعلى للحسابات منذ سنة 2015 بخصوص الوضعية الحرجة للمخزون الاحتياطي من المحروقات وخطورة ارتباط السوق الوطنية بتقلبات السوق الدولية للمحروقات، بعد توقيف شركة "سامير" لنشاطها التكريري، لم تتخذ الحكومة أي إجراءات تذكر لتدارك الوضعية بشهادة الحكومة نفسها، حيث لازال المخزون الاحتياطي

من المواد البترولية في مستويات متدنية ولم يتجاوز 26 يوما بالنسبة للكازوال و43 يوما بالنسبة للغاز، أي أقل من 60 يوما الموصى بها والنتيجة ارتفاعات مهولة في أسعار المحروقات، وبالتالي ارتفاع في أسعار السلع والخدمات الأساسية.

وحسب المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب سترتفع تكلفة شراء المحروقات والطاقة التي من المنتظر أن تعرف زيادة قياسية في حوالي 25 مليار درهم سنة 2022 لتصل إلى 48 مليار درهم وارتفاع نسبة المحروقات من كلفة إنتاج الطاقة الكهربائية إلى 64% في نفس السنة عوض 44% سنة 2021، وهذا ما ينذر بالخطر بخصوص الدينامية الاقتصادية والوضعية الاجتماعية، وقد يؤدي إلى أزمة طاقية خاصة بالنسبة لتوليد الكهرباء في حالة استمرار ارتفاع الأسعار في السوق الدولية في غياب إجراءات عملية مواكبة، وبالطبع تقع مسؤولية هذا الوضع على الحكومة الحالية وسابقتها على حد سواء، حيث غياب الرقابة الحكومية، مما ترك المجال مفتوحا للشركات الموردة للمواد النفطية بعدم احترام القانون الذي يفرض عليها التوفر على مخزون يكفي لمدة 60 يوما، بحيث أن احتياطات هذه الشركات لا يتجاوز في أحسن الأحوال 30 يوما رغم الدعم المقدم لها للقيام بذلك.

السيدة الوزيرة،

إن غياب صناعة تكريرية محلية وغياب بنية تخزينية كافية سيترك الباب مفتوحا للشركات المستوردة للمحروقات للتحكم في الأسعار والرفع من هوامش الربح، على حساب المجتمع والاقتصاد الوطني، لذلك فإن الاتحاد المغربي للشغل يؤكد على:

- أولا، على ضرورة إعادة تشغيل استعجالي لشركة "سامير" مع الاستفادة من قدراتها التخزينية بكل من المحمدية وسيدي قاسم؛
- ثانيا، التسريع من وثيرة الانتقال الطاقي من وضع برامج وإجراءات مواكبة لتنزيل الاستراتيجية الطاقية في أفق تعزيز الأمن الطاقي، مع تشجيع خلق طاقات مستدامة ومتجددة ونظيفة بأسعار تنافسية؛
- وفي الأخير اتخاذ تدابير استعجالية لتجميد الضرائب المفروضة على المواد الطاقية ولو مؤقتا وضمان عدم الزيادة في فاتورة الكهرباء، حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة.

التعقيب؟ تفضلي.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

باش نكمل على وضعية المخزون الوطني ديال المنتوجات البترولية، هو كيقارب 30 يوم أو 40 يوم حسب المنتوجات، وهاذ الوضعية كان عليها تداول في 20 سنة الماضية نفس الوضعية.

إضافة إلى ذلك المخزون الاحتياطي الفاعلون اللي تتكلمو عليهم كياخذو واحد الالتزام مالي لما يناهز 30 ولا 45 يوم إضافي اللي تياخذو من السوق إضافية لتأمين البضائع اللي جاية، قادمة للمغرب، كنتكلم على المحروقات، وهاذ فهاذ الظرفية ديال الآونة سعر البترول ما بين 100 و110 دولار فكل يوم هو شهر من المخزون يقدر بنحو مليون طن أو 8 مليار ديال الدرهم في شهر واحد.

فأنا كنحبذ أن الصناعة التكريرية فالبلاد والمخزون الاستراتيجي هما سؤالين منفصلين، وإلى بغينا نتكلمو على هاذ السؤالين نتكلمو عليهم بكل هدوء إلى بغيت نعاود ندخلو للصناعة التكريرية نعاود ندخلوه فالاستراتيجية فالمنظومة الاستراتيجية ديال البلاد نقدرو نتأملو فهاذ المسألة ولكن بكل هدوء وبكل شفافية، وفي قضية المخزون الاستراتيجي أنا اعطيتكم المعطيات اللي كتدل بأننا فواحد الوضعية مزيانة وفي وضعية اللي كنا فيها هاذي 20 سنة الماضية.

نقطة أخيرة على الغاز الطبيعي، هاذ العقود اللي توصلنا بها رغم الظرفية الصعبة اللي كيعرفها العالم في مجال الطاقة، هاذ العقود اللي توصلنا بها توصلنا بها من طرف كبريات الشركات العالمية وتنم على التفاؤل اللي كيبان على السوق المغربية فيما يخص الكميات المطلوبة وإن شاء الله كذا الأثمنة، فهاذي داخلة حتى هي فالمنظومة ديال الأمن الطاقي والسيادة الطاقية لهذه البلاد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

كاينة السهولة وبكل هدوء وماكاين حتى شي مشكل، خوذو الموضوع الوقت الكافي.

إذن نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع العدل، وموضوعه "تنفيذ التوصيات المقدمة لبلادنا، والتي أعلنت الحكومة قبولها في إطار الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان بمجلس حقوق الإنسان".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عن مدى تنفيذ التوصيات المقدمة لبلادنا التي أعلنت الحكومة قبولها في إطار الاستعراض الدولي الشامل لحقوق الإنسان، نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

معالي الوزير، تفضلو.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون،

أولا، رمضان مبارك سعيد للجميع واخا جات متأخر.

هاذ الاستعراض الدولي الشامل لحقوق الإنسان كانت فيه 3 الجوانب 2008، 2012، 2017، عرفت توجيه جولات ثلاث اللي عرفت 244 توصية اللي توجهت للمغرب، 244 تميزت بتدخل ديال 105 بلد اللي انتقدو، كتعرفو بأن البلدان هي اللي تنتقد، تتجيو تقدمو التقرير 105 بلد في العالم قدم انتقادات أو قدم ملاحظات للمغرب، اسمح اللي، هاذ 105 بلد نتجت عنها توصيات بلغت 191 توصية، اللي تأيدت بشكل عام فيها 44 توصية، منها 18 توصية مرفوضة جزئيا و26 توصية مرفوضة كليا، والباقي من 244 توصية كلها قبلت من طرف المغرب، 9 توصيات على كل رفضتها المغرب مرتبطة بواحد المجموعة ديال القضايا يمكن نتطرقو لها اللي هي القضايا اللي تتهم الإلغاء ديال الإعدام، الانضمام إلى قانون روما، ملاءمة التشريع الوطني مع تجارة الأسلحة، رفع التجريم إلى غيرها.

الآن احنا مقبلين على الاجتماع المقبل واللي غادي يتم في الشهور المقبلة واحنا تنهيؤو الآن واحد التقرير دوري جديد باتصال مع الآن المندوبية تتنقل على مستوى جميع الجهات للاستماع إلى المواطنين وإلى الجمعيات والمؤسسات العمومية لمعرفة ما هي التطورات التي عرفتها هاذ التوصيات هاذي.

الآن عالجنا تقريبا 942 توصية من التوصيات اللي تقدمت لنا في التقرير السابق، بحيث أن العمل مازال مستمر، علما أن هاذ الوضعية هذه راه وضعية الحكومة السابقة احنا مازال الحكومة الحالية احنا مازال ياله في شهر نوفمبر إن شاء الله يمكن غادي يكون أول اجتماع مع الحكومة الحالية فيما يهم هذا التقرير، وسنرآ ما كيسمعونيش هادوك حتى هوما؟ صعيبة مشكلة المواصلة في رمضان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني موضوعه "إصلاح وتطوير السجل العدلي للسجناء المفرج عنهم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول الإصلاحات التي تعتزم الوزارة القيام بها على مستوى وثيقة السجل العدلي لتعزيز دورها في عملية إعادة إدماج السجناء المفرج عنهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

هو المشكل ديال السجناء مشكل كبير جدا، واحد كيجي للسجن كيأدي الثمن ديال الخطأ ديالو ومن بعد كيتبعو هذا السجل حياته كلها، قلنا أودي خص هاذ الشي نوقفوه، ما يمكن لناش نبقاو مستمرين في هذا الموضوع هذا، وقلنا أنه الحل هو أننا نحفزو السجناء باش يخرجو من مجال الإجرام إلى مجال الأحسن والأفضل، لذلك كاين واحد النقاش داخل القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية باش نعيدو النظر في هذه الوضعية هذه.

أولا، الواحد حيث كيدير واحد الدراسة أو واحد التكوين إما مهنة إما واحد الوظيفة معينة إما واحد الإجازة، إما الدكتوراه إما مهنة النجارة وكيحصل عليها، فممكن نزيدو لو هذه السابقة باش يمكن لو يبدا حياتو من جديد، لأنه واخا تعطيه الدبلوم إذا عندو السابقة القضائية، إما ما تيقبلوهش كاع في الوظيفة العمومية خلاص، ولا في الوظيفة الخاصة، مثلا كندا كتمنع على أصحاب المعامل يطلبو السوابق، شهادة السوابق العدلية، تحت طائلة العقوبة الجنائية، تتقول لو ما تسولوهش، هاذيك حياتو الخاصة دوز السجن ديالو أدى الثمن يمشي فحالاتو.

ثانيا، بغينا هاذ رد الاعتبار هذه الإجراءات كلها بغينا نبسطو هذا رد الاعتبار، أولا بغينا نديروه تلقائي، عن طريق الكمبيوتر، إذا دازت واحد المدة ما درتيش جريمة وانتهى الموضوع، يتعطى لك رد الاعتبار تلقائيا.

ثانيا، حتى إلى قدم الطلب يتقدم مثلا إلى السجن وأدلو بشهادة فيها حسن السلوك والسيرة وكذا نعطيوه رد الاعتبار.

معناه نفتحو الباب للمواطن يرجع من الوضعية اللي كان فيها إلى وضعية أفضل ويكون تم الإدماج ديالو، لأن الدور ديالنا هو إدماج المواطنين ماشي هو إقصاؤهم من المجتمع، لهذا غادي نعيدو النظر في هذه القضية ديال السجل العدلي بشكل كبير حتى يتمكن المواطنين من الرجوع إلى المجال المجتمعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الوزير.

نعلم جميعا بأن السجل العدلي يعتبر وسيلة تمكن من تحديد الماضي الإجرامي للمتهم الذي قضى عقوبته، بل ويشكل مصدرا مهما لاطلاع القضاء على طبيعة الأفعال التي قد سبق للمعني بالأمر أن اقترفها في حق المجتمع، فهو يعد بمثابة وثيقة يتم إعدادها بشكل موضوعي ومحايد، تمكن فقط من تحديد مدى خطورة الشخص المتهم.

وبالنظر إلى ما أفصحتم عنه، السيد الوزير المحترم، بشأن تمكين المسجونين من الاندماج في سوق الشغل بعد قضائهم للعقوبات السجنية المحكومين بها، بحيث وضحتم ذلك بشكل صريح في تصريح سابق، وإذ نشاطركم هذا التصور الذي وضعتموه للرفع من معنويات هذه الفئة من المواطنين الذين يجدون أنفسهم مقيدين بعقوبة رفض المجتمع لإدماجهم واعتبارهم كغيرهم من المواطنين الذين يتمتعون بكافة الحقوق المدينة، وعلى رأسها الحق في الحصول على شغل يمكنهم من رد الاعتبار لأنفسهم ولذويهم أيضا.

ولكننا في الوقت نفسه ندعوكم إلى الأخذ بعين الاعتبار باحتمالية العود إلى الجريمة من طرف هؤلاء، ونؤكد على ضرورة أن تعمل وزارتكم على تحديد تصور شمولي في عملية إصلاح المقتضيات القانونية للسجل العدلي التي ترومون القيام بها، وذلك للعمل على الترجيح ما بين المصلحة الخاصة للأفراد الذين قد يستفيدون من امتيازات تنظيف السجل العدلي، بتمكينهم من طلب الولوج إلى مختلف مجالات الشغل العامة والخاصة والمصلحة العليا للمجتمع، بالتركيز أساسا على الضمانات التي تسمح بعدم التوجس من العود إلى السلوك الإجرامي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن توجهكم، والذي نعتبره توجها غير مسبوق، يأخذ بعين الاعتبار وضعية هته الفئة من المواطنين وينخرط في إطار معالجة أزمة الثقة التي يعيشها المواطن بشكل متنامي، وهي الأزمة التي من شأنها أن تنعكس بشكل سلبي على مختلف مناحي السلم الاجتماعي، سيما بالنسبة للأشخاص الذين يفقدون كل أمل في العودة إلى جوانب الحياة الطبيعية بعدما قضوا عقوبات بفعل سلوكهم الإجرامي، ففي منحهم وثيقة خالية من أي سابقة قضائية تشدهم إلى ذكريات أليمة يودون نسيانها، نكون قد ساهمنا في اكتساب مواطنين يحملون مشاعر الاعتزاز بالانتساب إلى مجتمعهم المغربي الأصيل، الذي يعرف بقيم التسامح والعفو عن الأخطاء.

وبهذه السياسة العادلة التي ستنهجونها نستطيع أن نعزز الثقة في العلاقات التي تربط ما بيننا كأفراد نفتخر بأصالة مغربنا، ونحدد تصورا لسياسة جنائية تهدف إلى الوقاية من الوقوع في الجريمة ولا تركز فقط على السياسة العقابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير في إطار التعقيب.

تفضل.

السيد وزير العدل:

أولا، بالنسبة للسوابق العدلية كاينين 2 أو 3، الثالثة هي اللي كتكون فيها هاذ السوابق، رقم 2 تتحط بالسوابق كلها ولا تتغير، ولكن لا يطلع عليها العموم، البطاقة رقم 3 هي اللي تنديرو فيها السوابق وتنعطيوها، هاذيك غادي نلغيوها، غادي نلغيو في حالات يحددها القانون، باش ما نبقاوش نمشيو لأنه راه الجريمة ماشي فعل إرادي، مثلا نعطيكم مثل، تتوقع شي ظروف تتوقع حادثة سير وتتكون القتل الخطأ، تتلقى إنسان مسؤول في الدولة أو إنسان مسؤول في مؤسسات عمومية عندو في السابقة ديالو القتل الخطأ، هذاك المواطن العادي واش غادي يفهم فاش تنقول القتل الخطأ؟ واش حادثة سير ؟..

لهذا خصنا احنا ماشي دورنا نخرجو المجرم من المجتمع، دورنا هو ندمجو المجرم في المجتمع.

وبناء عليه، إلى تدير له العوائق ما يدخلش، إذن إلى مشى دار شي دكتوراه أو دار شي إجازة، وعندنا دبا تيجينا طلب العفو طلب الإفراج المقيد على ناس تيجيب لك الدكتوراه، عندنا نساء دخلو ما عندهم والو، الآن عندهم الدكتوراه في السجن، وأنت خصك تأخذ بعين الاعتبار هاذ الوضعية هاذي، هاذ الناس قراو واجتهدو كذا إلى مشاو.. جلالة الملك في العفو ديالو تياخذ بعين الاعتبار هاذ الموضوع، وحتى احنايا تناخذو بالاعتبار هاذ الموضوع حينما تنتعاملو مع القضية هاذي.

لذلك، احنا دورنا هو أبناء الوطن ديالنا نضموهم لينا ونحاولو نفتحو لهم باب الأمل ونحاولو ندفعو بهم، لذلك خص يتعاود النظر في هذا، وغادي يجي قانون في إطار المسطرة الجنائية اللي غادي تعطيكم الحق باش تبتو فيها.

شكرا.

أستسمح السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثالث موضوعه "الإجراءات المتخذة لضمان وتسريع تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة لفائدة العمال في ملفات نزاعات الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن تنفيذ الأحكام القضائية هي الحلقة الأهم لإحقاق الحق وتحقيق العدالة وضمان مساواة الجميع أمام القانون وفق المادة 126 من الدستور، فلا قيمة لأحكام قضائية لا تجد طريقها للتنفيذ كما هو الحال العديد من أحكام القضاء الاجتماعي النهائية، سواء تعلق الأمر بحوادث الشغل أو الإغلاقات أو التصفية أو الإرجاع إلى العمل في حالة الطرد التعسفي.

وكأن الغاية من التقاضي هي النطق بالأحكام النهائية لصالح العامل دون تمكينه من استرجاع حقوقه ومستحقاته، خاصة أمام تعنت الجهة المستخدمة واحتقارها لمنطوق الأحكام القضائية وتحايلها على القوانين وهروبها من المسؤولية الاجتماعية، إذ لا تزال آلاف الأحكام لصالح العمال، سواء في نزاعات الشغل الفردية أو الجماعية، موقوفة التنفيذ، يا إما مثلا كنلقاو رب العمل كيكون أجنبي وكيغادر الوطن وكتغلق الشركة اللي تتكون أصلا غارقة فالديون ومحجوز على الممتلكات ديالها من طرف الزبناء، وكنعطي هنا مثال بشركة (Rony's) للأحذية بالدار البيضاء، ولا الشركة مثلا كتحايل على القانون بتصريح عنوان صوري للأصل التجاري غير العنوان الحقيقي اللي تتواجد فيه، وكنعطي هنا مثال بشركتي (Fad Lory وLina Wash) للملابس ولا الشركة كتنتقل من عنوان القديم ديالها لعنوان جديد مع تغيير الاسم كشركة (Intertronic) للصناعة الإلكترونية وغيرها من الأحكام التي مرت عليها سنوات كالحكم الصادر في حق شركة (APM[2]) بطنجة والأمثلة عديدة السيد الوزير.

فلم يعد مقبولا هذا التأخير في تنفيذ أحكام استنزفت وقت وجهد وجيب العامل وضيعت عليه فرصة استرجاع ولو جزء من حقوقه المعروضة عليه قبل اللجوء إلى القضاء بسبب الصعوبات التي تعتري التنفيذ، إلى حين تهالك الآلات والمعدات المحجوزة للشركات مثلا.

ألا تفكر الحكومة في حلول بديلة، نعتبرها في الاتحاد المغربي للشغل ملحة كـ:

- إحداث صندوق لتعويض الأشخاص الذين يجدون صعوبة في تنفيذ الأحكام الصادرة لصالحهم، ضمانا لدخل يحفظ كرامة العامل؛
- تعديل الفصل 285 من قانون المسطرة المدنية في اتجاه تطبيقه على كل نزاعات الشغل؛
- إنشاء نظام قانوني خاص بتنفيذ الأحكام الصادرة في مجال الشغل، مع تسهيل عمل المحاكم في تطبيق المقتضيات القانونية المتعلقة بالنفاذ المعجل.

السيد الوزير،

أنتم المسؤولون على احترام تنفيذ الأحكام القضائية النهائية التي تعتبر سببا من أهم أسباب فقدان الثقة في التقاضي وفي جدوى المساطر القضائية ومظهرا من مظاهر ضعف النجاعة القضائية وصعوبة في الانتقال نحو الدولة الديمقراطية، دولة الحق والقانون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

السيدة المستشارة،

جيتي لواحد الموضوع أكثره تعقيدا، الآن أين هو يوجد تنفيذ الأحكام القضائية من حيث موقع الاختصاص؟ واش عند السلطة القضائية ولا عند الإدارة القضائية؟ خصنا نقررو.

لحد الآن مازال ما قررنا، عندي اجتماع مع السلطة القضائية الأسابيع المقبلة المجلس كله ومن ضمن المواضيع اللي عندي معهم المناقشة هو هاذ الموضوع، خصنا نحسمو هاذ الموضوع.

حينما أتدخل أنا كإدارة قضائية كيكون هناك مجال قضائي لا يجوز أن أتدخل فيما يخص التنفيذ، وخاصة نحن في مجال التنفيذ بين الخواص بين مدير شركة والعمال، كتطرح لينا مشاكل، خصنا نقلبو على شكل الصيغ، أعتقد بما أن هناك تأمين على المخاطر نديرو التأمين على الطرد، خصنا نفكرو فشي صيغ، دبا الشركات ملزمة باش تخلي واحد 10% من الأرباح كتبقى كمبلغ محتفظ به، (CGEM[3]) هوما اللي تيعرفو لهاذ الشي كيحتفظو بواحد المبلغ سنوي من الأرباح اللي تيبقى باش ترجع ليه الشركة في حالة وجود أزمة.

خصنا نفكرو فذيك 10% وتكون واحد 4% فصندوق خاص يوضع لفائدة الدولة، الآن درنا واحد الوكالة لبيع جميع مصادرات الدولة، فمن حيث كنوقفو واحد الأوروبي جا دار واحد المشروع ومشا وخلاه، يجب أن

[2] APM Terminals

[3] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc

تدخل الدولة فورا، خصنا نوجدو الإطار القانوني ديالها كيفاش تدخل فورا وتبيع ذاك الشي ونحتفظو بالمبالغ إلى حين إنهاء النزاعات العمالية.

خصنا نفكرو فشي حاجة جديدة، أنا ما عرفت شوفو إلى بغيتو تديرو شي لقاء خارج الأسئلة الشفوية فشي ندوة ونفكرو شنو هي الصيغ، لأنه حيث تتطرح ليا مشكل ديال التنفيذ عندي قطاع خاص مع قطاع خاص أش يمكن ندير أنا كوزير؟ هذا شغل القضاء.

إلى مشى دار التنفيذ وكانت هناك إمكانية، هذا إذا ما لا يوجد ما يحجز أشنو غندير أنا كوزير؟ ما عندي ما ندير.

حينما يمتنع الشخص شنو يمكن ندير لو أنا؟ ما ندير لوش.

تحقير المقرر القضائي خصو يمشي عند القاضي، بحيث لحد الآن تنقول للسلطة القضائية حددي أشنو هي اختصاصك، واشنو هي اختصاصي، باش نعرفو هذا المشكل، هذا يمكن نحلوه احنا في حوار، يمكن نحلوه، ولكن حيث تيكون القطاع الخاص فيما بينهم صعيب تتدخل جهة أخرى، خص المحامي ديال العمال يكون شي محامي قاد بشغالاتو ويمشي يدير الإجراءات من الأول يحجز ويقبط الفلوس وعاد يمشي يدير دعوى، يضبط شغالاتو هو الأول وهذا ما يمكنش نتدخل فيه أنا كوزير، سولو المحامين يجاوبوكم أفضل مني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضلي السيدة المستشارة في إطار..

إذن السؤال الآني الرابع موضوعه "المحكمة الرقمية والنجاعة القضائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات والمستشارين والمستشارات المحترمين،

السيد الوزير،

في إطار إصلاح منظومة العدالة ببلادنا تم تسطير ورش المحكمة الرقمية، لكي يتمكن المحامون والمرتفقون من القيام بجميع الإجراءات عن بعد، دون حاجة إلى التنقل إلى المحاكم والحد من استعمال السجلات الورقية.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير المحترم، أين وصل هذا الورش الإصلاحي من حيث الإنجاز؟ وما مدى مساهمة المحكمة الرقمية في تحسين عملية التقاضي وتقوية النجاعة القضائية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلو السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

أنا أعتقد أنه لا يمكن أن يتطور القضاء المغربي إلا من خلال الرقمنة، خصنا نحصرو هذيك العلاقة ديال الإنسان بالإنسان، ما يمشيش الواحد للمحكمة يدير واحد الإجراء ولا المحامي يمشي يدير واحد الإجراء، ولكن في نفس الوقت ما يمكنش تدير الرقمنة مرة واحدة، مستحيل، كتديرها (étape par étape) مرحلة بمرحلة، وهذه المسألة هذه كنسعاو لها وكاينة مديرية عينا السيدة المديرة واعطيناها جميع الإمكانيات باش نديرو هذه المشاريع واحنا الآن خدامين على هذه المشاريع لا على مستوى وزارة العدل، هذيك المديرية كاين حاليا شي 250 موظف بما فيهم المهندسين، قلنا اليوم خصنا نديرو الرقمنة (étape par étape)، آخر عملية درنا هو أداء الغرامات ديال الطريق بواسطة الهاتف باش نحبسو هذاك المشكل اللي كاين، ثم:

- إطلاق السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة؛
- تفعيل الأداء الإلكتروني للغرامات؛
- تمكين القضاء من تتبع مآلهم.
- ومشينا ودرنا هذيك بوابة المحامي أعدنا فيها النظر، باش تتطور أكثر باش يولي المحامي يدير المذكرة ويؤدي من خلال الأداء بالبطاقة بلا يمشي للمحكمة بلا يمشي.

ولكن راه مازال احنا في البداية الأولى، بغينا من هنا واحد 4 سنوات يكون العمل ديال المحاكم كلها إلكترونية، ويكون أن المحامي لا يتنقل إلى المحكمة، الجلسة لا تعقد بحضور المحامين وبحضور المتضررين، الجلسة تعقد بواسطة الكمبيوتر، يصيفط المذكرة، المذكرة واحد التجربة كاينة في المحكمة الجنائية الدولية، ما كيحضرش المحامي، المحامي كيصيفط المذكرة، القاضي كيتوصل بالمذكرة كيصيفطها للطرف اللي غادي يجاوب فيها، كيعاود يجاوب هذاك الطرف كتدوز واحد المدة من المذكرة 3 لـ 6 دقائق ثم تيديرو جلسة واحدة بحضور الجميع كيدليو بأصول الوثائق اللي هي وثائق الإثبات ثم كيدخل الملف للمداولة، بلا ما كاين جلسة أو جلسة، فقط كل واحد في المكتب ديالو.

كاينة واحد المجموعة من الأشياء الأخرى بغينا نديروها، تسليم الأحكام، ودبا إدارة الأمن الوطني الله يجازيها بخير أعطاتنا واحد البرنامج كيسهل الأمور، فيها أنك تدير البطاقة الوطنية مور التيلفون ديالك ونعرفك شكون أنت واش محامي ولا ماشي محامي باتصال مع الإدارة المركزية، وفي الوقت أنت تتكلم في الواتساب كتبان لي الصورة ديالك، وكتبان لي الصورة ديالك وكتبان الصورة اللي كاينة في إدارة الأمن الوطني باش نعرفك واش أنت محامي مع إعطاء رقم خص للمحامين إلى غير ذلك.

كذلك، مشينا في واحد المجموعة ديال الأشياء احنا خدامين عليها غادي تخرج من هنا القريب إن شاء الله، بعدا 3 ديال البرامج غادي تخرج الأسبوع المقبل وغادي نمشيو شوية بشوية، ولكن خص (étape par étape) راه إذا بغينا نديرو كلشي لا الموظفين ديالنا قادين عليها ولا المحامين ديالنا قادين عليها ولا المحاكم ديالنا قادين عليها، ولكن نطورو الأمور شيئا فشيئا، ويمكن لنا نوصلو لهذه الرقمنة هذه.

والرقمنة المشكلة ديالها أنها تحتاج إلى أموال، ما يمكنش تجيب مهندس بـ 20.000 درهم أو 17.000 درهم تخدمو عندك في الوزارة، في الشركة تيعيطوه 70.000 درهم تتعيط له تيقول لك كفاش أن في الشركة تيعطيوني 70.000 نجي نخدم عندك أنت 8 سوايع في النهار بـ 16.000 درهم؟ ياك لا باس.

دبا هاذ المجال هذا غالي الثمن، أش غادي نديرو؟ السيد رئيس الحكومة عندو الموضوع غناقشوه، عندو تصور عليه، الحمد لله يمكن يعطينا شي اقتراحات هاذ الأيام الأخيرة ونشوفو إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب..

الإخوان في (la régie) راه (il y a un problème de sono) حتى (l'écho) ما تيعطيهاش بزربة.

في إطار التعقيب تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حلمي:

السيد الوزير المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ننوه ونشيد بهذا الورش الإصلاحي الهام الذي اعتمدته بلادنا، إلا أننا نود التنبيه إلى عدة ملاحظات، والتي تتجسد أساسا في غياب النص القانوني المنظم للمحاكمات عن بعد.

وبالمناسبة، ندعو الحكومة إلى الإسراع بإخراج مشروع القانون المتعلق باستعمال الوسائط الالكترونية في الإجراءات القضائية، كما أن المهنيين أو الأطر العاملة بالمحاكم، وإن كانوا ذوي كفاءات عالية، إلا أننا نود أن ينبغي تمكينهم من التكوين المستمر والتخصص اللازم على صعيد كل مهنة من المهن القضائية.

ولاستكمال بناء هذا الورش بشكل متين وناجع، لابد من تجهيز المحاكم إذا لم يمكن تصور قيام إدارة إلكترونية بدون بنية تحتية لازمة، ويدخل هذا الأمر في إطار توفير الوسائل المادية لاستغلال الإدارة القضائية من خلال تعميم الإعلاميات في كل محاكم المملكة وتوفير التجهيزات والحواسب والهواتف وشبكات الاتصال، بالإضافة إلى ضرورة التوفر على برامج معلوماتية متطورة، لها القدرة على معالجة البيانات ونقلها وتبادلها بشكل تفاعلي وسريع بين مختلف الفاعلين.

ولعل هذا يطرح إشكالا على مستوى تدبير مرفق القضاء من تباين مستويات المحاكم في التوفر على التكنولوجيات الحديثة وصعوبة استعمالها، كما يواكب ذلك غياب التواصل الرقمي بين الإدارة القضائية والمهن القضائية.

ينبغي أن يكون هناك تحدي تقني باعتبار أن المحاكم لابد أن يكون لها..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا.

تفضل، السيد الوزير، في إطار بعض..

السيد وزير العدل:

أولا كاين قانون الرقمنة راه هو في مجلس الحكومة غادي يوصلكم، باش تناقشوه في الشهر المقبل إن شاء الله، اللي غادي يحدد طريقة وعمل الرقمنة في المحاكم.

عندنا 2 المشاريع الآن خدامين عليهم، باش نعطيكم كنموذج بغينا غير نديرو واحد (la plateforme) ديال العقود شكون اللي مزوج شكون، شكون اللي شاري شكون، تنقلبو على هاذ الشي ما عرفناه دبا واحد يكون مزوج في الرباط إلى مشى لأكادير ما تعرفوش واش مزوج ولا ما مزوجش، باش غير نعطيو ذيك شهادة العزوبة تيشد شهادة العزوبة هنا يمشي لبلاصة أخرى يشد شهادة العزوبة، قلنا نديرو واحد نعرفو شكون مزوج وشكون ما مزوجش بعدا على الأقل، قلنا نديرو هاذ العقود، هذا مهم هذا لأن فيه الإرث وفيه بزاف ديال الأمور وفيه ضبط وفيه حقوق المرأة.

المسألة الثانية الأخرى هاذ (la plateforme) بغينا نديرو فيها عقود ديال الأراضي غير المحفظة، ما عرفناش شكون اللي تيملك شكون، فبناء عليه قلنا غادي نديرو واحد (la plateforme) فيها كلشي تديري (la carte nationale) ديالك وتتعرف الأملاك ديالو تتعرف أشنو هي وضعيتو العائلية، تنعرفو بعدا أش.. نعرفو بعضياتنا.

أنا - اسمح اللي السيد الرئيس إلى طولت شوية - هذاك العقد ديال الزواج علاش، قلتها؟ كاين واحد في وجدة تيتزوج تيخلي المرأة بالأولاد ما تيعطيها لا نفقة، تيجي لأكادير تيجلس واحد 6 شهور تيمشي عند المقدم راه ساكن عندو شهادة السكنى، تيشد شهادة العزوبة أخرى، وتيمشي يتزوج مرة أخرى وتيخلي لك ثاني 4 أولاد آخرين، قلنا لهم أودي هاذ الشي خصو يتضبط باش يولي ندخلو باش نحبسو شوية من هاذ الشي، هاذي ما عجباتكم، هاذي ما عجباتكمش..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ندوزو للسؤال الآني الخامس موضوعه "تعديل النظام الأساسي لموظفي

هيئة كتابة الضبط".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين والسيدات المستشارات،

قدمت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مشروع تعديل النظام الأساسي لموظفي هيئة كتابة الضبط في إطار جلسات الحوار القطاعي ليوم 24 مارس 2022، خصوصا أن ملاءمة النظام الأساسي خاص بهيئة كتابة الضبط مع النظام الأساسي لموظفي السلطة القضائية أصبح أمرا ملحا ومستعجلا للنهوض بالوضعية الإدارية والمالية لموظفي العدل، ارتباطا بقرار المحكمة الدستورية رقم 89/19، والذي أضفى الصبغة القضائية على مهام هيئة كتابة الضبط.

لذلك نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لتسريع وثيرة تعديل النظام الأساسي الخاص بهيئة كتابة الضبط تحفيزا لهم بدءا ببرمجة الانعكاس المالي في ميزانية 2023.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

هو الوضعية تقتضي فيها إعادة النظر، وهذا الموضوع هذا طرحناه في الاجتماع اللي كان عندنا مع النقابات، وطلبنا منهم يعطيونا الاقتراحات ديالهم، وكلفنا السيد الكاتب العام يتوصل في الوزارة بهذه الاقتراحات هذه ومن بعد غادي نديرو واحد الورقة حول ما هي المطالب اللي يطالبو بها، أولا الحقوق المكتسبة اللي عندهم ولحد الآن ما تعطى لهم، وكذلك ما يطلبون في تطوير وضعيتهم.

أنا أؤكد لك بأنه الموظفين ديال كتابة الضبط خاصة الموجودين في المحاكم وضعيتهم سيئة جدا، وخصنا نرفعو من المستوى ديالها، وهذه رغبة ملحة وغادي نشوفو آنذاك..

السيد رئيس الجلسة:

الصوت الإخوان، الصوت السيد الوزير الله يخليك.

السيد وزير العدل:

الصوت اللي عندي هو اللي كاين، ما بقينا محامين صوتنا ما كيتسمع.

فقلت هذا الموضوع ديال الوضعية فعلا ديال الموظفين ديال كتابة الضبط تتطلب المراجعة، تتطلب، وننتظرو النقابات يعطيونا الاقتراحات ديالهم والتصورات ديالهم، وبناء عليها غادي نشوفو أشنو هي الإمكانيات اللي يمكن نوفروها بتفاوض مع وزارة المالية، وإذا كانت شي حاجة ممكن نقدموها لكتابة الضبط علاش لا؟ لأنهم ناس في المحاكم وناس عندهم ارتباط مباشر مع المواطنين، عندهم علاقة مباشرة مع المواطن، المواطن كيمشي للمحكمة راه كيشوف موظف كتابة الضبط، وكيدير الاستشارة مع موظف كتابة الضبط، وموظف كتابة الضبط هو اللي كيبلغ وموظف كتابة الضبط هو اللي كينفذ واحد المجموعة ديال الإجراءات، احنا غادي ناخذوها بعين الاعتبار، ونشوفوها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، أهمية هذه الفئة كتابة الضبط، اللي كنعتبرها احنا كأحد الركائز ديال المنظومة ديال العدالة إذا ما قلناش من الأعمدة أو العمود الفقري ديال العدالة، لما لها من كثرة المهام الإدارية، التحضير القبلي والبعدي للجلسات، إصدار الأحكام، نعتبرها أهم عنصر في هيئة المحكمة.

لذلك، السيد الوزير، ضروري خص الاهتمام بها لا ماديا ولا معنويا ولا إداريا، لما تستحق من اهتمام.

لذلك، السيد الوزير، في هذا الإطار أصبح من الضروري انسجاما مع إرادة الوزارة لتحسين وضعية هذه الفئة، أولا تعديل نظامه الأساسي المعبر عنه في جلسات الحوار القطاعي أن يتم عقد اتفاق إطار تحدد فيه الخطوط العريضة التي سيتم الالتزام بها، تعديل مقتضيات النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط، علما أن مرفق العدالة له خصوصيته وأن موظفي هيئة كتابة الضبط يخضعون مهنيا لإشراف ومراقبة المسؤولين القضائيين، وأن مهامهم المهنية تدخل ضمن اختصاصات المفتشية العامة القضائية.

وبهذه المناسبة، ندعوك السيد الوزير إلى تحصين المهام المهنية لموظفي هيئات كتابة الضبط وعدم تفويتها لفئات مهنية حرة، خصوصا أننا نخشى أن بعض الجهات بالإدارة المركزية أن تساهم لأسباب مجهولة لمقايضة بالمهام الأصلية لعمل هيئة كتابة الضبط، التي يحصنها قرار المحكمة الدستورية 89/19.

وتبقى محاولة تفويت خطة العدالة بالخارج إحدى المهام الدبلوماسية للدولة المغربية، تعبيرا إما عن عدم الإلمام بالملفات الكبرى لوزارة العدل أو محاولة خلق أجواء توتر بالقطاع لإجهاض إرادة منظومة العدالة.

ولحد تاريخ اليوم فإن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لم تتوصل بمشروع

القانون...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.. مرحبا.

شكرا جزيلا.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

ما دام أثرت هاذ الموضوع ديال خطة العدالة، نكونو واضحين واش من الإنصاف نمشيو للموظفين فقط ديال وزارة العدل وخطة العدالة عندها العدول ديالها ما يمشيوش للمهام الدبلوماسية في السفارات، المهام ديال مغاربة العالم؟ وهذاك في صميم وظيفتهم، أنا بغيت غير الإنصاف، أما تمشيو أنتوما يمشيو العدول أنا ما عندي مشكل، ولكن الإنصاف، اللي ديالكم ديالكم، واللي ديال العدول ديال العدول، إلى بغيتو تعطى لكم حقوق في وزارة العدل ككتاب الضبط وانصفو ناس آخرين، نصفو ممن أخرين، كل ممنة تدير شغلها.

ماشي لأنه خطة العدالة العدول ما نصيفطوهومش، أنتوما بغيتوها ما نصيفطوش العدول، نحرمو العدول منها، علاش غنحرم العدول منها؟ أكثر من هكا، قلت أودي نديرو نصف، نصف، وناقشو مع وزارة الخارجية هاذ الموضوع، لأنه خطة العدالة ممنة منظمة بالقانون، باش من حق تدير خطة العدالة هنا في المغرب بنظام قانوني فيها العدول وتيأديو الإجراءات ديالهم وتيوصلو ونمشي للسفارة اللي هي جزء من التراب الوطني وتقول له لا يديرها موظف في كتابة الضبط !

نكونو موضوعيين، إلى غنكونو منصفين نكونو منصفين، وإلى بغينا نكونو معقولين نكونو معقولين، ماشي يقلبو أشنو هي المصلحة ديالي وندق عليها واللي ماشي نحيدها لواحد آخر بدعوى أنه راه فيه تهميش للموظفين ديال كتابة الضبط، كتابة الضبط التهميش ديالهم يحافظو على حقوقهم وعندكم ما يسمى واحد الدرجة اللي ما عمركم وصلو لها، حتى شي موظف في الإدارة القضائية خصنا نوصلو لها كذلك.

لا، حقوقكم دافعو عليها ولكن ما تاكلوش حقوق المهن الأخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس، موضوعه "إصلاح الإطار القانوني المتعلق بالمهن القضائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

العديد من المهن القضائية كالخبراء القضائيين، المحامون، الموثقون، العدول، التراجمة لهم إطار قانوني لا يساير منظومة العدالة.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات العاجلة المزمع اتخاذها من أجل تعديل الإطار القانوني لهذه المهن القضائية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

إلى سمحو أنا متفق معك.

الآن دوزنا المفوضين القضائيين، بغينا للعدول خطة العدالة، دبا كناقشو داخل الوزارة ممنة المحاماة باش نخرجوها من هنا لآخر رمضان، ثم غادي نجيو للخبراء، المحاسبين راه داز مرسوم في الحكومة وتيبقى الموضوع الثاني هو هاذ الشي ديال الخبراء وخص يتنظم، خاصة الخبراء.

أكبر مشكلة كيرجع للعدل هوما الخبراء، خصنا يتعاد فيهم النظر ويتعاد النظر في وضعيتهم، لأنه الخبراء راه طارحين مشكل مؤسساتي وطارحين مشكل أخلاقي، هاذ الموضوع هذا يثيرني كثيرا ويستفزني كثيرا، لهذا غادي نعيدو النظر في الوضعية ديال الخبراء باش نضبطو هاذ العملية هاذي، لأن الخبير عنده تأثير كبير على نتائج الحكم القضائي.

لذلك، خص يتعاد فيهم النظر وأنا متفق معك هاذ المهن غادي نعيدو فيهم النظر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم واقع المهن القضائية بالمملكة على مستوى الترسانة

القانونية وتأثيرها السلبي على الأمن القضائي والأمن القانوني، حيث أنتم كمحامي كنتم ولازلتم أدرى بهشاشة الإطار القانوني للمهن القضائية الذي لا يتلاءم مع دستور المملكة لسنة 2011، فرغم كل المجهودات المبذولة أنتم أدرى بضعف فعالية ونجاعة الإطار المؤسساتي في تأهيل وتحديث بعض المهن القضائية، مثال: كتاب الضبط، محامون، خبراء، محاسبون اللي هوما خبراء قضائيون، تراجمة، الموثقون، العدول، أنتم أدرى ببعض العراقيل القانونية الوظيفية التنظيمية والعملية للمهن القضائية، هنا أسطر على العراقيل، عبد ربه كخبير محاسب ودكتور في العلوم الاقتصادية عشت مشاكل كثيرة من أجل التسجيل والتقييد بجدول هيئة الخبراء القضائيين، العراقيل أعرفها والكل يعرفها وأستحيي أن أذكر هذه العراقيل أمامكم، يعني هنا أسطر بأن تنتخلاو على هاذ الطلب هذا نظرا لهاذ العراقيل اللي كاينة.

السيد الوزير المحترم،

فرغم المجهودات المبذولة لازلنا بعيدين على المعايير الدولية والإقليمية في بعض المهن القضائية.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

أشنو هي الاستراتيجية ديالكم اللي جبتوها من أجل تحديث وتطوير المهن القضائية على ضوء ميثاق إصلاح منظومة العدالة؟

السؤال الثاني: أشنو هي الآلية التشريعية السياسية الإعلامية الوطنية والدولية لمحاربة الفساد وتخليق المهن القضائية؟

السؤال الثالث: أشنو هي آلية الحكامة القضائية لإصلاح المهن القضائية؟

السؤال الرابع وبشكل عام: ما هي التدابير والوسائل المتخذة من طرف وزارة العدل بالتشارك مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة بخصوص تحديث ورش المهن القضائية في إطار من التناغم والتكامل مع الرؤية الملكية الحكيمة والبصيرة بشأن بلورة النموذج التنموي الجديد؟ الهدف هو استقلالية السلطة القضائية في اتجاه الحزم والصرامة والضرب على أيدي المفسدين.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، في إطار التعقيب تفضل.

السيد وزير العدل:

باش نكونو واضحين، إصلاح المهن القضائية والمهن الأخرى لا يمكن أن يتم إلا على التوازن، نفس غنعطي للمحامي ونعطي للخبراء كلشي، ولكن يقبلو المراقبة يخضعو للمراقبة القضائية ويقبلو بأنه حتى هوما تحت القانون كلشي تحت القانون، ونوضعو المسؤولية ديال المراقبة والتتبع القضائي إلى جهة معينة، جهة قضائية ولا جهة إدارية، ولكن باش هوما تيطلبو حتى تقول لو مزيان غنعطيك ولكن بالمقابل خصني نراقبك، السيد تيقول لك لا ما تراقبنيش، تيقول لك أنا ما تعطينيش.

فتحنا الحوار مع جميع المؤسسات بما فيه جمعية هيئات المحامين، فتحنا الحوار مع الخبراء، فتحنا الحوار مع خطة العدالة، فتحنا الحوار مع المفوضين وغادي نفتحو وما عندنا مشكل يعطيونا راه تيعاوننا من حيث تيعطونا أشنو مطلوب وندير له أشنو المطلوب، ولكن غندير القانون كذلك، اللي أساء إلى مهنة معينة يجب أن يعاقب، باركة من ذاك شي باس ما كاين، هذا ديالنا هذا صاحبنا هذا مهنة قضائية، باركة من هاذ الموضوع هذا لأنه راه الأمور وصلت لواحد الدرجة خصنا نحسمو فيها.

ثانيا، سلطة التشريع عندي أنا كوزير العدل ما عندش السلطة القضائية أنا الذي مسؤول دستوريا على التشريع، تناخذ رأيها احتراما لهم كمؤسسة تشتغل معنا في المحاكم وفي جميع القوانين، تنصيفطو ليهم وتنطلب رأيهم وتناخذ بعين الاعتبار رأيهم وتناقش معهم الإيجابي وماشي إيجابي، ولكن التشريع هذه سلطة محدودة على وزير العدل ويجب أن يمارسها باستقلالية، حتى كنجي قدامكم وتنعطيكم تديرو انتوما اللي بغيتو، بغيتو تبدلو بدلو بغيتو تخليو خليو، وها انتوما شفتو القوانين اللي دوزنا راه 87 تعديل قبلنا لكم، إيمانا منا بأنه راه انتوما مشرعين وخصكم تساهمو في التشريع بشكل كبير، ولكن عفاكم دفعو في هاذ الاتجاه بغيتو تحاربو الفساد واعطيو المسؤولية وديرو المحاسبة، ديرو راه هاذ التوازن ونخليو نبعدو هاذيك القضية..

دابا راه وزير العدل الفرنسي جاب اقتراح تيقول فيه بأن اللجنة التأديبية داخل نقابة المحامين يترأسها قاضي، وسيرو ديرها في المغرب، سير قول لهم في المغرب أننا غادي ندير في نقابة المحامين هاذ المسألة سير ديرها للخبراء، سير ديرها لخطة العدالة أو لا شي واحد، احنا الآن تنديرو التعديلات غادي نجيبوها لكم وإلى لقيتو أحسن من ذاك الشي اعطيوه لنا أخويا نديروه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "التسريع بإعداد النصوص المتعلقة بإصلاح منظومة العدالة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي حنين.

المستشار السيد محمد حنين:

ما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها من أجل التسريع بوتيرة إعداد النصوص التشريعية المتعلقة بإصلاح منظومة العدالة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

هو غير باش نكونو بالنسبة لقانون المسطرة المدنية وواحد المجموعة ديال قوانين أخرى حلناهم على الأمانة العامة للحكومة، راه.. قلت مجموعة ديال القوانين بما فيها المسطرة المدنية عند السيد الأمين العام للحكومة كيتداول فيه مع الوزارات الأخرى المعنية، وغالبا في أقرب الآجال غادي يحيلوه على واحد المجموعة ديال العمل، ها هو قانون السجون غيجيكم، ها قانون المسطرة المدنية غادي يجي، غادي يجي القانون ديال مصادرة الدولة وقانون المسطرة الجنائية سالييناه فالوزارة غادي نحيلوه الآن على الأمانة العامة للحكومة، سالييناه نهائيا غادي نحيلوه على الأمين العام للحكومة.

بقات لينا ملاحظات السلطة القضائية مادام جبدتو هاذ الموضوع، مازال السلطة القضائية غادي تصيفطو لنا، اليوم غتصيفط لنا الملاحظات ديالها وكاين مجموعة من القوانين الأخرى اللي أحلنا على السيد الأمين العام للحكومة غادي يدير فيها الملاحظات ديالو إلى آخره، ثم غادي تجي لعندكم، معناه درنا هاذ العمل.

بقى لينا القانون الجنائي هذه هي المشكلة الكبرى، القانون الجنائي بغينا نعيدو فيه النظر واحد المجموعة ديال التصورات.

أولا، لا يعقل باش نعطي للقاضي كل من ارتكب هذا الفعل يعاقب من 5 سنوات إلى 25 سنة ولا 30 سنة، تتعطي 20 سنة ديال الفرق ما معناه؟ وشي جرائم تتعطي فيها 20 سنة ولا 15 ما تنفهمهاش أنا، جرائم اللي خص تعطي 5 سنين ولا 6 سنين ولا 4 سنين تتعطي فيها 20 سنة، ثم بغينا ندخلو العقوبات البديلة، ثم بغينا ندخلو العقوبات المالية، أنا أفضل تكون عقوبات مالية على أنها تكون عقوبات بديلة، كاين واحد المجموعة متاع القضايا أخرى خصنا ندخلوها، تهم هاذ الشي ديال الأنترنيت اللي مشى تيدير شي تصويرة ويتكلم على اللي بغا ويسب اللي بغا ويقول اللي بغا ويزيد مع الطريق، تهم مجموعة ديال أعمال أخرى، لذلك تناخذو بعين الاعتبار هاذ الأمور هاذي فيها حماية الفرد في حياته وذاته من جميع إمكانيات التدخل فيها، هاذي المسألة الأولى.

المسألة الثانية هو حماية المجتمع من مجموعة نتاع التصرفات الجديدة اللي أملتها وجود التقنيات الحديثة تستعمل الآن بشكل كبير، وتسيء للمواطن بشكل كبير بدعوى حرية التعبير بدعوى كذا.

تطرح المشكل ديال رؤساء الجماعات المحلية وكذا وغير اللي جا كيدير واحد الجمعية ديال المال العام كاين كاع اللي ما عندو جمعية كيتكلم على أن عندو جمعية وهو كاع ما عندو جمعية، وتيقول جمعية محاربة ولا الدفاع عن المال العام، وهو كاع ما عندو جمعية معمرو دار جمع عام وما عندو لا قانون لا والو، وكيتكلم باسمتهم وكيجي يدير الشكايات.

اسمح لي، اللي مسؤول على مراقبة المال ديالو اللي كيجي من الداخلية هو وزير الداخلية، وبناء عليه احنا ما يمكنش شي واحد يقدم شكاية ضد شي واحد إلا إذا كان هذاك المصدر ديال المال من عندو وهو ما عاطي ريال وكيتكلمو تيقول ليك لا أنا تنعطي الضريبة، سير اعطيها للضريبة وتحسبها لك إدارة الضرائب.

وبناء عليه اش قلنا؟ قلنا لا يمكن تقديم شكاية إلا من طرف السيد وزير الداخلية هو اللي تيعرف الحساب وهو اللي تيتبع الأمور، علاش هاذ الابتزازات اللي كاينة الآن فالسوق، قلنا مجموعة ديال الأشياء، لأن واحد الوقت غنوصلو ما غنلقاوش اللي يترشح لينا، دبا غير تيترشح الواحد تيديرو به شكاية وتتفتح الأبحاث، إلى فتحتي ضدي بحث وأنا سياسي ودوزت عام ولا عامين غادي للمحاكم جاي أش من شرعية باقية عندي أمام الناس؟ أش من تصور احترام عندي أمام الناس؟ قلنا لهم حبسو لينا هاذ الشي، هاذ الشي خصو يتحبس..

عندي بزاف ما نقول..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، عرفت، عرفت.

في إطار التعقيب، تفضل السي..

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الجواب، واللي حددتو فيه التصور العام للإصلاح واللي تيعكس بالفعل الحرص والالتزام ديال الحكومة لاستكمال ورش إصلاح منظومة العدالة.

احنا، السيد الوزير، واعيين بالأهمية ديال هاذ الإصلاح وأنه إصلاح ماشي ساهل نظرا للتعقيدات والإكراهات التي تواجه إعداد هاذ الإصلاح، لكن اليوم، السيد الوزير، الإرادة السياسية متوفرة وهناك وهناك جدية تنثمنو المقاربة التشاركية اللي نهجتو باش تم إشراك الجميع، ممنيين ومهتمين بهذا القطاع، ولكن، السيد الوزير، احنا تعطلنا بزاف، راه تقريبا الميثاق ديال إصلاح منظومة العدالة خرج في 2013، دبا الآن 9 سنوات، لابد من الحسم، لابد من اتخاذ القرار، السيد الوزير، باش تكون هذه النصوص جاهزة في أقرب وقت، لأن عليه انتظارات كبيرة وكبيرة جدا، لا فيما يتعلق بالمتقاضين ولا المستثمرين ولا المهنيين، الكل ينتظر إنهاء هذا الورش هذا، نتمناو على أنه تكون هذه النصوص الجاهزة في أقرب وقت، ولما لا تتم الإحالة ديالها إن شاء الله في غضون هذه الدورة باش نكونو استكملنا الورش ديال إصلاح منظومة العدالة بكيفية تكاملية وتحقق الأهداف المتوخاة منه والتي ينتظرها الجميع.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

كملتو الوقت السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه "استفادة النساء من تعويضات صندوق التكافل الاجتماعي".

نعم السيد المستشار؟ نعم؟ المجلس سيد أمره، باقي واحد الدقيقة ديال السي حنين، إذا ارتأيتم موضوع مهم اعطيو الكلمة لمعالي الوزير أنا معكم، متفقين الإخوان، متفقين؟

تفضل السيد الوزير.

ما كاين حتى مشكل على مستوى الغرفة الثانية، مستوى ديالها طالع كبير الحمد لله، تفضلو مرحبا، ما كاين حتى مشكل.

السيد وزير العدل:

نقول غير جملة واحدة السيد الرئيس، راه لا يمكن إصلاح هذه المهن إلا إذا أعطيناهم جميع.. بالنسبة للجماعات راه لا يمكن أن تمارس الديمقراطية إلا لما تكون كل حاجة في بلاصتها، ما يمكنش تهز، راه متابعة أموال مؤسسات الدولة هذا شغل الدولة، هذا شغل الدولة، المواطن إذا عندو شي ملاحظة يدير الملاحظة ديالو وعندو ممثلي الشعب يجي يقولها لهم، وممثلي الشعب عندهم الحق يقولوها في مؤسسة الشعب، ولكن نبقى كل مرة كنجي نقدم شكاية ضد هذا المسؤول وضد هذا المسؤول، وأنا عرفتك علاش قدمتي الشكاية؟ المجلس الأعلى للحسابات حيث كيدير التقرير ديالو راه لا رئيس البلدية ولا حتى واحد شغلو الموضوع، المجلس الأعلى للحسابات يحيل الملف مباشرة على السيد الوكيل العام الذي يقوم بالمتابعة، واحد تيشد التقرير ديال المجلس الأعلى للمحاسبة ويدير به شكاية، ما عندوش الحق، بما أنه المجلس الأعلى للحسابات مؤسسة دستورية توجه تقريرها إلى مؤسسة دستورية اللي هو النيابة العامة والنيابة العامة تدير شغلها، أنا كوزير ما عندي حق نتدخل في هذا الموضوع لا هكا ولا هكا، ولا نعطي ولا نسحب، ما كنتدخلوش في هذا الموضوع.

وبناء عليه راه إذا ضبطنا كلشي في إطار.. راه ماشي الديمقراطية هو دير اللي بغيتي، راه الديمقراطية هو تدير هذاك الشي اللي خصو يتدار، احنايا ولت الديمقراطية عندنا على أنه كلشي ما مزيان، شكون اللي مزيان؟ هذاك اللي كيدير الشكاية؟ وأجي نوريكم هذاك اللي كيدير الشكاية أش كيدير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن "استفادة النساء من تعويضات صندوق التكافل الاجتماعي".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير التي تعتزمون القيام بها لتبسيط المساطر المتعلقة بصندوق التكافل العائلي ومساعدة النساء المعنيات بالأمر من الاستفادة من تعويضاته؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير تفضلو.

السيد وزير العدل:

أنا غادي ناقش معك ما هو إداري.

المشكل اللي عندنا في "صندوق التكافل الاجتماعي" وهو وصول المرأة إلى "صندوق التكافل الاجتماعي"، هذا مشكل كبير، واحدة مطلقة ما تتعرفش توصل لهذا الصندوق، الآن درنا ما يسمى بالمساعدات الاجتماعيات دوزنا امتحان (on a recruté) 100 مساعدة اجتماعية وألزمناهم أن يتكلمون باللغة الأمازيغية، وبغينا نديرو واحد المسطرة في هذا التكافل الاجتماعي، هو أنه حينما يصدر حكم من المحكمة بالطلاق الذي يتقدم بطلب من أجل التكافل الاجتماعي هي المساعدة الاجتماعية لتتبع المرأة حينما تدخل للمحكمة إلى أن تخرج من المحكمة.

بغينا نديرو هاذ المسطرة باش نوفرو للمرأة واحد الحماية ديال واحد المساعدة اجتماعية وأن تتكلم لغتها، إذا تتكلم لهذا درنا امتحان جهوي ما درناهش وطني، درنا امتحان في سوس، درنا امتحان في الريف، درنا امتحان في فاس وفي مكناس في جميع المناطق درنا امتحان ودرنا دراسة ما هي اللغات التي يحتاجها في هاذ المنطقة، الدار البيضاء أشنا هي اللغة اللي تتحتاجها إلى آخره.

وقلنا ذاك محاكم القرب غادي نشوفو أن حينما يتنقل السادة القضاة إلى محاكم القاضي المقيم تمشي معهم واحد المساعدة اجتماعية. أكثر من هكا، نريد أن نخرج المساعدة الاجتماعية من المحاكم، لأن أشنو المشكل اللي عندنا في المساعدة الاجتماعية؟ تتصيفطها كمساعدة اجتماعية وتيردوها كاتبة ديال الوكيل الملك أو لا ديال رئيس المحكمة، ما تدير لا مساعدة اجتماعية لا والو.

إذن غنخرجوهم وغنديروهم في المديرية الجهوية ووقت ما بغاوهم يمشيو يديرو العمل ديالهم ويجيو يوفرو لهم الإمكانية ديال التنقل، لأن إلى كان عندنا مساعدات اجتماعيات قويات.. لأنه راه ما شي كلشي تيستافذ من صندوق التكافل، شحال تتصرفو؟ 20 مليون درهم؟ تتعرف شحال عندنا الفلوس في الصندوق ديال التكافل الاجتماعي؟ اللي محطوطة الآن؟ مليار

درهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضلي السيدة المستشارة في إطارالتعقيب.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيد الوزير.

فعلا رقم ومبلغ اللي ضخم جدا واللي من طبيعة الحال تتبقى الاستفادة المثلى من هاذ الصندوق تتخص واحد الفئة اللي هي هشة ديال المجتمع اللي هوما النساء المطلقات والنساء الحاضنات اللي في وضعية عوز وفي وضعية هشة، كما قلت.

من طبيعة الحال هاذ الرقم اللي هو كبير جدا تنبغيو نعرفو شحال تقريبا تصرف فيه السيد الوزير، على حد المعلومات اللي عندي تقريبا 20.000 مستفيدة فقط اللي كانو من بداية هاذ الصندوق إلى يومنا هذا، كان 20.000 استفادة فقط، من طبيعة الحال دائما تيبقى التواصل وأننا نوصلو المعلومة لهاذ النساء وهاذ المستفيدات من هاذ الصندوق تيبقى أهم حاجة وأهم نقطة ديال الضعف ديال صندوق التكافل العائلي، يعني ما تنلقاوش واحد الإخبار بشكل واسع بالنسبة لهاذ النساء اللي معنيات بهذا الصندوق.

وكاين بطبيعة الحال مجموعة ديال الإشكالات أخرى مرتبطة بالوثائق المسطرية اللي تيبقى باش تجمعها هاذيك المرأة، تيبقى الأمر مكلف، لأننا احنا تنعرفو أن هاذ النساء ما تيكونش عندهم واحد التمكين اللي هو اقتصادي، ومن طبيعة الحال كل هاذ الشي تيسبب في المس بحقوق الأطفال. الأطفال بطبيعة الحال اللي الحماية ديالهم تتبقى دور رئيسي من أدوار الدولة المغربية، وهاذ الشي اللي جا في الفصل 32 من الدستور وكذلك الفصل 34 ومجموعة ديال المواد من مدونة الأسرة.

من طبيعة الحال هناك أيضا المرجعية ديال النموذج التنموي الجديد والبرنامج الحكومي اللي تيرتكز على الدولة الاجتماعية، وحبذا لو كانت واحد الالتقائية ديال مختلف البرامج الاجتماعية اليوم اللي هناك مختلف صناديق ديال الدعم الاجتماعي والحماية الاجتماعية، واش هناك إمكانية ديال التقائية ديال هاذ البرامج كاملة باش تكون أكثر نجاعة اليوم؟ خصوصا احنايا غادي نشهدو الإحداث ديال "السجل الاجتماعي"، ربما خص تكون مقاربة جديدة وخص أيضا أنه يتم إشراك فئات أخرى اللي ما تيتكلم عليهم حتى شي واحد، ما تيتكلمش عليهم القانون اللي هوما الأمهات العازبات والأطفال المهملين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

غير باش نعطيك الأرقام في عام 2012، 2.5 مليون درهم اللي تعطى.

2022، 21.618 مليون في هاذ عشر السنوات كلها خلصنا 594.615.953 درهم في عشر سنوات. غادي نعطيك هذه إذا بغيتيها لكل غاية مفيدة كاين هاذيك عدد الملفات كاينة شي 50.000، 51.000 تقريبا اللي كاينة، الفلوس راه تنعطيوهم للأطفال واش هاذو هوما فقط الأطفال اللي خصنا نتحملو ولا كاينين أطفال آخرين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة والجادة في هذه الجلسة.

وننتقل للأسئلة الموجهة للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة حول "برنامج الوزارة للنهوض بقطاع الرياضة" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

وفي البداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "برنامج وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة للنهوض بقطاع الرياضة".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الكل يعلم أن الحكومة الموقرة تولي أهمية قصوى لقطاع الرياضة، وتعتبره من بين الأوراش المهمة التي ستشتغل عليها في المرحلة المقبلة من أجل تقوية وتأهيل هذا القطاع الحيوي الهام.

لذلك، السيد الوزير، نسائلكم عن البرنامج الذي ستعتمده وزارتكم من أجل النهوض بهذا القطاع؟

وكذلك نسائلكم عن مآل البرنامج الوطني لبناء 800 ملعب للقرب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "التدابير المعتمدة من أجل تطوير الرياضة، خاصة بعد إلحاقها بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير التي تودون القيام بها للنهوض بقطاع الرياضة، سيما وقد اندمج مع قطاع وزارة التربية الوطنية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث، توصلت رئاسة الجلسة من مجموعة الدستوري الديمقراطي باش نخليوه هو الأخير، إذن، ندوزو للسؤال الرابع موضوعه "مسالك الرياضة والدراسة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد جمال الوردي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الجهود المبذولة من أجل الارتقاء بالرياضة المدرسية وعن تقييمكم لمسالك الرياضة المدرسية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه "النهوض بقطاع الرياضة".

لكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

زملائي المستشارين المحترمين،

السؤال ديالنا السيد الوزير هو: كيف السبيل للنهوض بقطاع الرياضة ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السادس موضوعه "مآل برنامج ملاعب القرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني الحضور،

بالنسبة لنا السيد الوزير، مآل ملاعب القرب بالنسبة للاتفاقيات اللي تبرمو مع الجماعات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الإخوان واش التحقو بنا ديال المجموعة الدستوري الديمقراطي والاجتماعي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لقد جعل البرنامج الحكومي الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان الرياضة ضمن أولويات الحكومة، وتضمن التزامات حكومية واضحة للنهوض بالرياضة والرياضة المدرسية والجامعية على المستوى الترابي، وإنه لمن باب الجحود التنكر لما تحققه الرياضة الوطنية من إنجازات كبيرة على المستوى القاري والدولي، لكن السيد الوزير هناك إشكالات وتحديات كبيرة تواجه الرياضة الوطنية، أهمها ظهور ظاهرة الشغب بالملاعب، ولما لهذه الظاهرة من آثار على تطور الرياضة ببلادنا، كما أن الرياضة المغربية في حاجة أيضا إلى تعزيز بنياتها التحتية وتنويع مساراتها وربطها بالتربية والتكوين لتتمكن من الاضطلاع بدورها في تأطير الشباب على القيم الوطنية والمنافسة الشريفة.

ولذلك نتساءل معكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والمخططات الحكومية لمواجهة هذه التحديات التي تواجهها الرياضة الوطنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة للإجابة على الأسئلة.

تفضلو السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

في البداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على أسئلتهم وعلى اهتمامهم بالرياضة، باعتبارها أحد ركائز التنمية ووسيلة للإدماج الاجتماعي ومحاربة الهشاشة ووسيلة للحفاظ على صحة وسلامة الفرد والمجتمع.

فكما لا يخفى عليكم، فإن الرياضة كسياسة عمومية تجد مرتكزاتها ومنطلقاتها الأساسية في المرجعية الدستورية وفي التوجيهات الملكية السامية والعناية التي يوليها جلالته للرياضة والرياضيين، كما أولى النموذج التنموي الجديد والبرنامج الحكومي أهمية بالغة للرياضة بصفة عامة وللرياضة المدرسية بصفة خاصة، وهذا راجع أساسا لدورها الفعال في تنمية الرأسمال البشري ومساهمتها في مجالات التربية والثقافة والصحة والاندماج الاجتماعي.

لذلك، فإن دمج الرياضة والتربية الوطنية والتعليم الأولي في قطاع حكومي واحد سيمكن لا محالة من الارتقاء بالرياضة المدرسية ومن تطوير الرياضة الوطنية، وذلك من منطلق أن الرياضة المدرسية هي مشتل لتزويد الرياضة الوطنية، وخاصة الأندية والجامعات الرياضية، برياضيي النخبة.

وقد أملت هذا الدمج عدة اعتبارات، نذكر من بينها بالأساس أولا خلق جسور للتواصل بين الرياضة المدرسية والرياضة الوطنية، وذلك من خلال:

- تمكين الجامعات الرياضية بالانفتاح على الرياضة المدرسية بغية توسيع قاعدة المنخرطين؛

- ثانيا، تقوية أسس الرياضة القاعدية وخاصة ما يتعلق منها بالرياضة للعموم، حيث يمكن استغلال شبكة البنيات التحتية الرياضية وشبكة المرافق والبنيات الرياضية المدرسية من أجل تمكين الساكنة من مزاولة الأنشطة الرياضية، وبالتالي تمكين مرفق الرياضة من تقديم خدماته لأكبر عدد من المواطنات والمواطنين؛

- ثالثا، الاستفادة من خبرات الجامعات الرياضية في مجال التأطير الرياضي بالنسبة للرياضة المدرسية واستفادة الجامعات من خبرة أساتذة التربية البدنية في التأطير البيداغوجي لأنشطة الجمعيات والأندية المنضوية تحت لواء الجامعات الرياضية عند تنظيم مختلف التظاهرات والأنشطة الرياضية المحلية.

السيدات المستشارات والسادة المستشارون المحترمون،

إن شرف المغاربة واهتمامهم بالرياضة يقتضي منا جميعا الاشتغال على استغلال كافة الإمكانيات من أجل جعل الرياضة المغربية في مستوى الانتظارات والتطلعات التي تعقد على أبطالنا من أجل رفع راية المغرب في المحافل الدولية، وفي الوقت نفسه إعطاء دينامية جديدة للممارسة الرياضية، خاصة وأنها من المجالات الأكثر تضررا من تداعيات جائحة كورونا.

وفي هذا الصدد، عملت الوزارة على وضع برنامج عمل جديد يخص المجالات التالية:

الرياضة للعموم، الرياضة للمستوى العالي، البنيات التحتية الرياضية، إضافة على مجال الرياضة المدرسية.

فيما يخص الرياضة للعموم، فقد تم إعداد برنامج لسنة 2022 يخص مجموعة من التظاهرات الرياضية، ويهدف هذا البرنامج الطموح إلى خلق دينامية رياضية ترابية، سيتم على أساسها بناء تراكم سيسمح بجعل هذه التظاهرات مناسبات سنوية رياضية موجهة للعموم.

هذا، وحرصت الوزارة على استفادة جميع الجهات من هذا البرنامج في إطار العدالة المجالية، والذي يشتمل على العديد من الملتقيات تهم فضاءات للقرب، كالأحياء، الدواوير، الشواطئ، الواحات إضافة إلى تظاهرات مناسباتية وبرامج طول السنة، تهم كلها الرياضات الجماعية، علاوة على السباحة النسوية والسباحة لفائدة تلاميذ المجال القروي وهوامش المدن.

وقد شرع في تنزيل هذا البرنامج، حيث عرف برنامج السباحة النسوية إقبال منقطع النظير، كما تم إطلاق دوري رمضان في 10 مدن في رياضات كرة القدم المصغرة وكرة السلة وكرة اليد وكرة الطائرة والكرة المستطيلة، وقد تم تسجيل أكثر من 600 فريق مشارك في الدوري، منهم أزيد من 100 فريق للرياضات النسوية الجماعية.

أما بخصوص الرياضة على المستوى العالي وخاصة العلاقة مع الجامعات الرياضية التي تعتبر شريكا مع الوزارة في تدبير مرفق الرياضة، ومن هذا المنطلق فإن علاقة الوزارة بالجامعات الرياضية يحكمها إطار تعاقدي ينبني أساسا على المواكبة والدعم والتتبع والتوجيه والرقابة.

هذا وسيتم قبل نهاية هذه السنة الانتهاء من ملاءمة الأنظمة الأساسية لجميع الجامعات الرياضية مع النظام الأساسي النموذجي للجامعات الرياضية المتخذ بمقتضى قرار لوزير الشباب والرياضة سابقا.

أما فيما يتعلق بتمويل ودعم الجامعات الرياضية فإن هذا الموضوع يثير دوما اهتمام المتتبعين للشأن الرياضي وكذا الحركة الرياضية المغربية، وفي هذا الجانب أود الإشارة أن أغلب الجامعات الرياضية تعتمد على التمويل المقدم من طرف الوزارة للقيام بالمهام المنوطة بها.

ومن أجل تعزيز الحكامة والنجاعة، تم هذه السنة إرساء لجنة مركزية بمقرر وزاري، عهد إليها تقييم حصيلة عمل الجامعات وبرامج عملها وكذا مقترحاتها بالنسبة للمنحة السنوية.

كما ستعمل الوزارة انطلاقا من النصف الثاني من هذه السنة على مباشرة ورش هيكلي مهم يتعلق بمواكبة الجامعات الرياضية لتمكينها من النهوض بالدور المنوط بها في هذا المجال، سواء فيما يتعلق بهيكلية إدارتها أو مواكبتها في برامج التكوين والتكوين المستمر.

ولاستكمال الورش المؤسساتي المهيكل للرياضة الوطنية تم فتح ملف اعتماد الجمعيات الرياضية تنفيذا لمقتضيات القانون رقم 30.09 المتعلق

بالتربية البدنية والرياضة، ولحدود 10 أبريل 2022 بلغ مجموع الجمعيات المعتمدة حسب الجهات أكثر من 1050 جمعية.

أما بخصوص البنيات التحتية الرياضية، فالوزارة تتوفر على شبكة مهمة من قاعات رياضية ومن مسابح أولمبية وشبه أولمبية وملاعب القرب وحلبات لألعاب القوى، ويظل هاجسنا الأساسي هو العمل على ضرورة تنشيط هذه البنيات التحتية، التي لا يجب أن تبقى مغلقة وذلك باعتماد صيغ مثلى للشراكات الهادفة، خاصة مع الجماعات الترابية مع تشجيع حلول ونماذج مبتكرة في التدبير، تضمن إنعاش وتنشيط الممارسة الرياضية للقرب واستدامتها.

وبخصوص ملاعب القرب، أود تقديم التوضيحات التالية، شكل هذا البرنامج موضوع اتفاقية بين وزارة الشباب والرياضة سابقا ووزارة الداخلية ووزارة المالية وصندوق التجهيز الجماعي، وتم تحديد 3 معايير للاستفادة منه وهي على الخصوص:

الجماعات ذات الطابع القروي وهوامش المدن، الجانب الثاني هو الكثافة السكانية والجانب الثالث هو توفير الوعاء العقاري اللازم لاحتضان الملعب خال من أي نزاع.

وتفاعلا مع تساؤلاتكم بخصوص تقدم هذا البرنامج، أود تقديم التوضيحات التالية:

لقد انتهت الأشغال بتقريبا 24 ملعبا، ويوجد 206 ملعبا في طور الإنجاز، وتوجد صفقات أشغال 200 ملعبا في طور الاعتماد أو المصادقة، وسيتم برمجة ابتداء من السنة المقبلة 350 ملعب المتبقية.

ومن بين الصعوبات التي اعترضت إنجاز هذا البرنامج، أشير بالخصوص إلى مشكل تسوية الوضعية القانونية للعقار وكذا تجاوز بعض المجالس الإقليمية للحصص المخصصة لجماعات الإقليم، مما أثر على مراحل إعداد الملف.

كما أن الوزارة بصدد الانتهاء من وضع آليات ستمكن من جعل جميع البنيات التحتية الرياضية تؤدي خدمات للمرتفقين والقطع مع وجود تجهيزات ومنشآت مغلقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون، تسهم الرياضة المدرسية إلى جانب باقي المواد التعليمية في إعداد المواطن الصالح من خلال التربية على قيم المواطنة الفاعلة وترسيخ المبادئ الكونية وتشجيع التسامح ونبذ كل أشكال العنف والتمييز، فضلا عن تأثيرها الإيجابي على الصحة البدنية، كما تروم تعزيز حضور بلادنا في المحافل الدولية وتطعيم المنظومة الرياضية الوطنية بالطاقات الرياضية الواعدة.

ومن هذا المنطلق، عملت الوزارة على بلورة مشروع بأكمله للارتقاء بالرياضة المدرسية، حيث يجسد توجه الوزارة ضمن المنظور التنموي الجديد من خلال إعداد الظروف والشروط اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية المدرسية والتعبيرية، ويتكون هذا المشروع من أربع محاور.

يتعلق المحور الأول بدعم وتشجيع ممارسة الرياضة المدرسية لجميع المتعلمات والمتعلمين بمختلف المستويات والارتقاء بالنخبة الرياضية المدرسية: من خلال تفعيل أدوار الجمعية الرياضية المدرسية والرفع من نشاطها طول السنة والعمل الجاد على تعميم إحداثها على مستوى كل مؤسسة تعليمية عمومية أو خصوصية بجميع الأسلاك التعليمية.

ثانيا، يهم المحور الثاني مسارات ومسالك، رياضة ودراسة: وهو مشروع يهدف إلى إحداث بنية تربوية دراسية تمكن المتعلمين الموهوبين رياضيا من الاستفادة من تكوين رياضي معرفي ومعرفي متكامل ومندمج ومتوازن من جهة وملاءمة بين الزمن المخصص للدراسة والزمن المخصص للتكوين الرياضي من جهة أخرى.

وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه المسالك برسم الموسم الدراسي الحالي تقريبا 2900 تلميذ وتلميذة، منهم تقريبا 940 تلميذ وتلميذة مسجلين في 60 مؤسسة تعليمية وفي 20 تخصص رياضي.

وكتقييم أولي لهذه التجربة فقد تم تعميم المسلك بمجموع الجهات، وعرف تطور ملموسا على مستوى التخصصات وعدد المؤسسات المحتضنة له، كما بلغت نسبة النجاح في مختلف المستويات أكثر من 95% كمعدل وطني عام.

أما فيما يخص المحور الثالث الخاص بإحداث المراكز الرياضية بمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي وبالوسط الحضري وبالوسط القروي: وهي مفتوحة في وجه التلميذات والتلاميذ مؤسسة التعليم الابتدائي بالمجالين القروي والحضري، الذي تفتقر لبنية تحتية رياضية مناسبة، وقد بلغ عدد المراكز الرياضية برسم الموسم الدراسي الحالي 160 مركزا يستفيد منها حوالي 37.000 تلميذة وتلميذ.

المحور الرابع يتعلق بالنشاط الرياضي المدرسي: إذ يعتبر برنامج النشاط الرياضي المدرسي لهذه السنة تحت شعار"الرياضة المدرسية في خدمة التلميذات والتلاميذ" حافلا بالأنشطة المدرسية والتي يقدر عددها بـ 44 بطولة وطنية، تهم مختلف الرياضات انطلاقا من المبادئ التالية:

- تنويع العرض الرياضي وتعميمه؛
- العدالة المجالية بين الجهات في تنظيم البطولة الوطنية؛
- والمساواة بين الجنسين في كل البطولات المنظمة؛
- والاهتمام بالتربية الدامجة وإعطائها فرصة التألق.

وقد انطلق هذا البرنامج بتنظيم مجموع من البطولات الوطنية التي فتحت المجال أمام عدد كبير من التلميذات والتلاميذ يمثلون مختلف الجهات لإبراز طاقاتهم ومؤهلاتهم الرياضية، إذ تم تنظيم لحد الآن البطولة الوطنية

المدرسية في العدو الريفي وكرة الطائرة وكرة الطائرة المختلطة و(badminton) والكرة الحديدية والشطرنج وكرة السلة وكرة الطاولة وكرة المضرب وكرة اليد، وفي نهاية الأسبوع الماضي كانت تنظيم البطولة الوطنية المدرسية في كرة القدم.

أما على الصعيد القاري، فكما تعلمون يترأس المغرب الجامعة الإفريقية للرياضة المدرسية ويشغل منصب نائب رئيس الجامعة الدولية للرياضة المدرسية.

وحرصا على تعزيز حضور بلادنا على المستوى القاري والدولي فقد نظمت الوزارة الجمع العام للجامعة الإفريقية للرياضة المدرسية بمدينة فاس، في الفترة ما بين 18 إلى 20 مارس، والذي عرف مشاركة 36 دولة إفريقية، وتوج بوضع برنامج عمل غني يهم تنظيم بطولات وتكوينات لفائدة أطر الرياضة المدرسية الإفريقية.

السيدات المستشارات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الرياضة وقيمها النبيلة لتسعى إلى بلوغ.. فيه من روح المحبة ونشر قيم التسامح، تصطدم في بعض الحالات بظاهرة الشغب التي أصبحت تسبب خسائر فادحة في الممتلكات وأحيانا تؤدي، للأسف الشديد، إلى خسائر في الأرواح البشرية، وهذه أمور لا يمكن القبول بها.

إن هذه الممارسات المشينة تسائلنا جميعا، أفرادا وأسرا ومجتمعا، فهي متعددة الأبعاد، إذ تعني المنظومة القيمية والأخلاقية وما يرتبط بها أساسا بالمواطنة وبالسلوك المدني الإيجابي، وتدعونا إلى مزيد من التعبئة من أجل التصدي لها، وذلك وفق مقاربة تشاركية، ترتكز على جوانب أساسية وخاصة منها:

1- التربية والتحسيس والتوعية لأنها مسؤولية جماعية تلتقي ضمنها تدخلات جميع الفاعلين والشركاء؛
2- تعزيز آليات التأطير والمواكبة للأندية الرياضية لفائدة المنخرطين والمشجعين ومحبي المنافسات الرياضية؛
3- تجهيز الملاعب بكاميرات وأنظمة المراقبة بتنسيق مع السلطات الأمنية المختصة وإعمال..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

أولا، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن عاليا ما تقوم به الحكومة لفائدة هذا القطاع.

ثانيا، ننوه بالمجهودات المشكورة والمبذولة من طرف وزارتكم للنهوض بقطاع الرياضة ببلادنا.

إلا أنه، السيد الوزير، رغم المجهودات المبذولة لازال قطاع الرياضة ببلادنا يعرف الكثير من الاختلالات والإشكالات، وعلى رأسها افتقار العديد من الجماعات الترابية بجهة درعة - تافيلالت بشكل عام وبإقليم الرشيدية بشكل خاص من الفضاءات الرياضية، وسأذكر على سبيل المثال لا الحصر بلدية الجرف وجماعة عرب صباح زيز وجماعة عرب صباح اغريس وجماعة فزنا هذه الجماعات كلها وغيرها تفتقر لم تتوفر ولو على فضاء واحد رياضي بالمواصفات المطلوبة.

لذلك السيد الوزير، المطلوب الالتفات إلى هذه الجماعات المحرومة، وذلك ببناء الملاعب الرياضية اللائقة بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات التي أعطيتموها وعلى طمأنة الشعب المغربي بخصوص مآل هاذ القطاع الحيوي الهام، قطاع الرياضة الذي يعلق عليه شباب المغرب والمغاربة قاطبة آمالا كبيرة، خاصة عندما ترفرف راية المغرب، ويعزف النشيد الوطني في الملتقيات الدولية العالمية، هذا شيء جميل.

شيء جميل أيضا عندما اندمج قطاع التربية الوطنية بالشبيبة والرياضة، لتعم الفكرة "العقل السليم في الجسم السليم"، ولتسود التربية والتهذيب والأخلاق الحميدة، لأن الرياضي عقله دائما عقل سموح ومتسامح وطيب.

السيد الوزير المحترم،

ما يشد الانتباه اليوم بعد الاستماع إلى عرضكم القيم هو أننا نرى 1050 جمعية، هذا شيء جميل، نرى ملاعب القرب، نرى الاستعدادات للنهوض بقطاع الرياضة، ولكن أغفلتم وربما أغفلتم، السيد الوزير، الموارد البشرية، هاذ القطاع العرمرم من الموارد البشرية لا ترقية، لا منح، العذاب الأليم السيد الوزير.

احنا تنبهوكم والدور ديالنا هو أننا نبهو الحكومة ونبهوكم أنتوما وأنتم أدرى أن كاين ناس اللي تدمجو قسرا، كاين ناس الآن اللي ما استاطعوش يجيبو شواهد العمل واش فالتربية واش في الشبيبة، ووقع واحد الخلط، فالرجاء الاهتمام بالموارد البشرية، وراه احنا غنراسلوكم، السيد الوزير، لو تفضلتم بتوفير واحد اللقاء مع الأطر ديال الشبيبة والرياضة اللي البارح كانو فهاذ المجلس باستضافة الفريق الاستقلالي، بحيث أن إلى سمعتي لذيك الكلام

دياهم راه ما يمكنش العقل السليم ما يتألمش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الرسالة وصلت، شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا، السيد الوزير،على هذا الجواب، وما أود التأكيد عليه هو ما يلي:

أولا، يتم الإقرار اليوم أن الرياضة محرك اقتصادي حقيقي يحدث ثروة ويخلق فرص الشغل وهي مصدر جديد للنمو، فهي تشكل مثلا 2.2% من سوق الشغل في بلدان الاتحاد الأوروبي، وبغض النظر عن التجارب العالمية التي سبقتنا في هذا المجال نتساءل عن مدى نجاعة السياسات العمومية الوطنية في تحويل الرياضة إلى قطاع منتج للثروة والشغل ؟

ثانيا، تواجه الرياضة الوطنية إشكالية كبيرة في تنويع العرض الرياضي، حيث أن هناك مجالات رياضية مهيمنة اجتماعيا وإشعاعيا تجعلنا لا نعطي الاهتمام الضروري لأنواع كثيرة من الرياضات التي تفتح آفاقا كبيرة أمام الشباب، مثلا ملاعب القرب تركز الاهتمام على نوع أو نوعين من الرياضات دون أخرى، ولذلك نتساءل عن سياسة الحكومة لتنويع العرض الرياضي وجذب الاهتمام بالعديد من الرياضات الجماعية والفردية.

ثالثا، التزامات الحكومة، السيد الوزير، تجعل الرياضة المدرسية والجامعية في صلب محركات الرياضة الوطنية يصطدم بتحدي الاستثمار في البنيات التحتية الرياضية بالمؤسسات التربوية والجامعية وضعف تغطية التراب الوطني بالمركبات الرياضية، ثم هناك تحدي أقوى وأعمق عندما يتعلق الأمر بالعدالة الترابية بين المدن والعالم القروي.

رابعا، هناك ظواهر سلبية لصيقة بالرياضة مثل ما تحدثنا عنه في السؤال: الشغب بالملاعب الرياضية، فإننا نؤكد، السيد الوزير، أن هذه الظاهرة تؤرقنا وتؤرق الرأي العام الوطني لا من جهة ضحاياها من الطرفين، ذلك أن الاندفاع الطفولي والشبابي لبعض شبابنا جعلنا نسمع اليوم عن تلاميذ وأبناء قصر في السجن ومستقبلهم مهدد، وهو وضع محرج إذ لا يمكن إسقاط العقوبة عن المذنبين في نفس الوقت لا من سبيل إنقاذ مستقبلهم ومنهم قاصرون.

السيد الوزير،

لن أطيل ولكن أنبه إلى أن دولا عرفت نمو هذه الظاهرة كبريطانيا والبرازيل ووضعت مخططات وسياسات استباقية لمواجهتها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد جمال الوردي:

السيد المستشار المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحرمين،

جوابكم السيد الوزير مقنع، حدد خارطة طريق برنامج مسالك الرياضة والدراسة، والذي يهدف إلى النهوض بالرياضة المدرسية بمختلف تخصصاتها، الكل يعلم أن هذا البرنامج وإن جاء في العديد من البرامج الحكومية السابقة بصيغ أخرى، ظل مع الأسف يراوح مكانه بحكم الإكراهات والتحديات التي عاشتها منظومتنا التربوية وحالة المد والجزر التي عرفها في غياب رؤية واضحة لقطاع التعليم، الذي عرف عدة تجاذبات، جعلتنا لا نقر أي إصلاح جريء وشجاع، واكتفينا فقط باعتماد إصلاح ترقيعي إلى حين المصادقة على قانون الإطار، والذي عشنا جميعا معكم معركة المصادقة عليه، حيث كنا في فريق التجمع الوطني للأحرار من السباقين إلى الدفاع عليه من أجل إقراره بالصيغة التي جاء بها.

السيد الوزير المحترم،

الموضوع نال حظه في البرنامج الحكومي، بحيث أن الهندسة الحكومية الجديدة التي أضافت قطاع الرياضة إلى قطاع التعليم الأولي لم يأت عبثا، وإنما جاء ليجعل من الرياضة إحدى المسالك الأساسية في مختلف البرامج البيداغوجية، والتي ستحدد بكل تأكيد معالم ومستقبل رياضتنا الوطنية، حيث ستعمل المدرسة العمومية على اكتشاف المواهب الرياضية بمختلف التخصصات، لأن تغييب المدرسة في هذا البرنامج كانت له انعكاسات سلبية على رياضتنا الوطنية الجماعية والفردية، حيث غابت عن حضور المحافل الدولية وافتقدنا للألقاب باستثناء كرة القدم الوطنية والتطور الكبير الذي عرفته على كافة المستويات الوطنية والدولية، والتي تبقى اليوم إحدى نقاط الضوء الرياضة المغربية.

إن إقليم الخميسات نموذجا للكفاءات الرياضية الذي يزخر بها الإقليم، ولكن لم نعد نسمع عن نجاحته، مثلا نجد أن ألعاب القوى ومعها مختلف الألعاب الجماعية تعيش حالة من الجمود والضعف، وهي مناسبة لننوه فيها بالنتائج التي حققها الفريق الوطني لكرة القدم بتأهيله إلى نهائيات كأس العالم بقطر.

كما أن المناسبة شرط كي ننوه بالعمل الجبار والاحترافي الذي قامت به الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم في تحقيق هذه النتائج الإيجابية، حيث

جعلت من كرة القدم الوطنية تحتل الصدارة في القارة الإفريقية، وهذا لم يأت هكذا عبثا وإنما جاء بناء على العمل الجبار والاحترافي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس مرة أخرى.

السيد الوزير،

18 دقيقة ديالكم استهلكتها كلها يعني ما عندناش الحق، ما غاديش نتمتعو بالتعقيب من خلال الأسئلة اللي غادي نطرحوها واللي بنيناها على التدخل ديالكم، للأسف.

ولكن على كل حال، السيد الوزير، أولا رغم أننا في حزب من المعارضة راه احنا نثمن هاذ الهندسة الحكومية لإلحاق الرياضة بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي، وإشارة قوية إلى كنا التقطنا فعلا الإشارة هي إشارة قوية الدولة تريد أو الحكومة تريد النهوض بالرياضة المدرسية.

هاذ الرياضة المدرسية اللي عرفت واحد التقهقر كبير هاذ 20 سنة تقريبا الأخيرة، واللي كنا كان فيها باع طويل جدا وكنا رائدين على مستوى الرياضات المدرسية واللي كانت هي المشتل الحقيقي والقاعدة الخلفية للتوهج الرياضي ببلادنا، لا على مستوى ألعاب القوى ولا في الرياضات الجماعية ولا في عدد ديال الرياضات اللي كنا دائما متوجين فيها قاريا ودوليا.

اليوم، السيد الوزير، السؤال ديالنا واضح بكل المقاييس، قبل ما تقلدو المسؤولية في هاذ الوزارة الحكومة السابقة وقعت أمام أنظار صاحب الجلالة في 17 شتنبر 2018 الاتفاقية الإطار ديال مسلك دراسة ورياضة، اليوم هذا المشروع لازال شبه متعثر على اعتبار أنه بالكاد غادي نكونو واحدة في كل جهة، في حين أنه البرنامج كان كيتوقع ثانوية في كل مديرية إقليمية، في أفق نوصولو لواحد 100 ثانوية على الصعيد الوطني، لأن هذا المسلك هو المدخل الأساس لإعطاء الفرصة للتلميذ حتى يتمكن بالتوفيق ما بين الدراسة والرياضة، لأنه في الدراسة صباحا والرياضة مساء، وكذلك كيعزز القيم ديال النجاح والتحدي وتهذيب السلوك ديال المواطن لدى التلميذ وهذا أمر ليس بالسهل، لأن اليوم كنتكلمو، السيد الوزير، راه احنا تقريبا وصحو ليا هذا الرقم ولو استثناء تعطيو فرصة للسيد الوزير يعقب واش عندنا 8 دالمليون تلميذ في المدارس تقريبا؟ هاذ 8 دالمليون تلميذ رقم كبير جدا راه عندو كلفة مالية وعندو كلفة حقيقية ديال التعامل معه، إلى غادي نمشيو في هذا البرنامج احنا كنتخوفو اليوم السؤال ديالنا هو واش فعلا غادي نجحو في هذا الرهان؟ وكيفاش انتوما مستقبلا ونتمناو أنكم توضحوها لنا عبر وسائل أخرى إذا ما كانتش الفرصة اليوم كفاش غادي نربحو هذا الرهان.

اليوم عندنا 8 دالمليون تلميذ في الفصل وغادي نديرو مسلك رياضة ودراسة، وبغينا نمشيو في هذا الاتجاه علما أن الرياضة والسؤال المطروح هو كيف النهوض بسبيل الرياضة وانتوما في مستهل الجواب ديالكم تكلمو على الرياضة، هي رياضات وأنواع، رياضة للعموم، الرياضة ديال المستوى العالي، الرياضات الأخرى، الرياضة ديال المستوى العالي تتطلب موارد مالية كبيرة باش نتجو أبطال وباش ننافسو على المستوى الدولي، هذا الاختصاص نبغيوه يبقى عند الجامعات، الجامعات عندها إمكانيات تقدر تقلب تشوف الاستشارة وتشوف الموارد المالية، ولكن الوزارة تتخصص في الرياضة المدرسية لأن من شأنها أنها تطور لنا الرياضة في بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في إطار التعقيب الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة كما قالو الإخوان اللي قبل مني هو أنه كل المواطنين ولا احنا كذلك استبشرنا خيرا لأنه ملي تدمجت وزارة الرياضة مع وزارة التعليم.

في الحقيقة كملاحظة أولية أو أن الأطر لم يتم إشراكهم، الناس التحقتوهم بدون إشراك ديالهم ولا حتى أخذ الرأي ديالهم، وهذا خلق واحد الإشكال كبير، كنتمنى، السيد الوزير، أنكم تحاولو مع الأطر على الأقل تصنتو لهم وتعرفو أشنو هي الإشكاليات.

كاين مسألة أخرى اللي هي مهمة هو القانون الإطار ديال 51.17 جاء بمجموعة ديال المخرجات في المشروع 11 اللي جات في المسألة ديالها الأولى هي القضية الرياضة تبدأ من التعليم الأولي بدل الابتدائي، كذلك في عوض ساعة ساعتين ومجموعة ديال المخرجات كنتمنى أن هاذ الشي يتم الإخراج ديالو عما قريب، لأنه ما يمكنشاي تداولنا فيه فواحد المجلس وزاري اللي ترأسه سيدنا الله ينصرو وبغينا أنه نشوفو هاذ الشي في الواقع ديال الأرض.

ثالث حاجة، السيد الوزير، واللي هي أهم وهي السؤال ديالنا المحوري اليوم هو القضية ديال هاذ الملاعب ديال القرب، القضية ديال 800 ملعب فعلا كاينة 800 ملعب في الأوراق، كما اعطيتو واحد المجموعة ديال (les marchés) اللي تعثرو بواحد الشكل كبير جدا السيد الوزير، كنا كنتمناو أنك تبقى لكم واحد 5 الدقائق باش تجاوبونا عليهم حقيقة.

مسألة أخرى، هو كان فيهم باك صاحبي، مجموعة ديال الجماعات دبا بقاو قدام المواطنين كيعيشو إشكالات كبيرة ما عندهمش الجواب، في حين

أن ماشي هوما اللي كيديرو المارشيات، غادي نعطيو مثل هو الجماعة ديال ورزازات من 2013 أعطت الدعم ديالها أو المنحة ديالها للوزارة، خرج المارشي تمت الصفقة تعرف شكون مول الصفقة إلى يومنا هذا لم يتم هاذ 3 ديال التيرانات، عاد نشوفو الجماعات القروية اللي في الحقيقة ولى عندهم إشكال كيفاش يهضرو مع الشباب.

وكنعرفو بأن هذه المسألة ديال ملاعب القرب حلت واحد المعضلة كبيرة جدا ديال حتى دور الشباب ولى على الأقل الشباب كيلقاو فين يمشيو، ولى واحد المتنفس كبير، السيد الوزير، كنتمناو أنكم تعطيوه الحق ديالو، لأنه بدون هذه الملاعب ديال القرب الوليدات ديالنا غادي يمشيو لواحد التوجه آخر اللي ما كنتمناوهش لهم، وهذا فيه تربية، فيه كذلك مسألة ديال "العقل السليم في الجسم السليم" كما قال السي اللبار، وأكثر من ذا وذاك اللي كنتمناوه، السيد الوزير، أنه الطريقة ديال تدبير ديال هاذ ملاعب القرب اللي هو خلقو إشكال للجماعات دبا حاليا، شكون اللي غادي يدير هاذي؟ شكون اللي غادي يدير هاذي؟

كنتمنى أنه تكون وحدة الموضوع ما بين الجماعات وما بين الوزارة المعنية أكثر من..

بغينا كذلك، السيد الوزير، أنه المناطق المهمشة وبالخصوص الجنوب الشرقي من فكيك حتى لكلميم، هاذ الناس راه ما نالوش الحق ديالهم وبغينا يكون واحد التوازن في القضية ديال..

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال السابع موضوعه "مآل ملف الأساتذة أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

رغم الوعود السخية للأحزاب المشكلة للحكومة وعلى بعد أكثر من 7 أشهر على تشكيلها لايزال ملف الأساتذة أطر الأكاديميات الجهوية يراوح مكانه.

نسائلكم، السيد الوزير،على الاقتراحات والخطوات اللي اتخذتوها باش تحلو هذا الملف هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير تفضلو.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

غير بغيت نأكد هو أن هذا الملف هو من طبيعة الحال تعطيه الوزارة واحد الاهتمام خاص، وفي الحقيقة خلال هذه السنوات الأخيرة تم واحد العدد ديال الإجراءات اللي هي إجراءات تجعل بأن النظام الخاص بأطر الأكاديميات تقريبا نفس النظام اللي هو معمول فيما يخص الوظيفة العمومية، وآخر إجراء كان هو الموضوع ديال التعاقد وكان أيضا هو موضوع اللي هو متعلق بالتحاق الأزواج والمشاركة في الحركة الانتقالية.

الوزارة عبرت على واحد العدد ديال المرات، عبرت على الاستعداد ديالها باش يبقى هذا الحوار مفتوح مع أطر الأكاديميات واحنا حاولنا من خلال أيضا انطلاق أشغال تهييء مشروع النظام الأساسي واللي اهنا تنرغبو باش يكون هذا النظام الأساسي نظام موحد، كانت رغبة باش يفتح هذا المجال أيضا باش يكون يبقى التشاور والتشارك لبناء هذا المشروع، إلا احنا نتأسفو بأن رغم هذا المجهودات اللي حاولت، اللي تتقوم به لا الوزارة مع النقابات الأكثر تمثيلية واللي عندها واحد العدد ديال اللقاءات اللي هي تتم بطريقة منتظمة نتأسف لقرار أطر الأكاديميات باش لاستمرار الإضرابات، واحنا تنعرفو بلي هذه الإضرابات من طبيعة الحال عندها واحد الأثر جد مهم على التلاميذ وخاصة في العالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يونس ملال:

أولا، السيد الوزير، نحن في الفريق الحركي نعتبر ملف إصلاح منظومة التعليم خيار لا رجعة فيه وبعيد عن جميع أشكال المزايدات السياسوية، وهنا لابد أن نسجل اعتزازنا بالإصلاحات الكبرى المنجزة في المرحلة السابقة والمؤطرة بالتوجيهات الحكيمة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده، وبإجماع مجمل مكونات المجتمع المغربي بمختلف أطيافه السياسية النقابية والمؤسساتية، وفي صدارة هذه الإصلاحات القانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين الملزم قانونا، واللي تقطعات أشواط مهمة في طريق تنزيله.

غير أننا نسجل باستغراب ما تعرفه المنظومة اليوم من ادعاء قطيعة وهمية مع مسار ناجح بكل المقاييس، وهو ما يتجلى على سبيل المثال في الصمت غير المفهوم عن مضامين القانون الإطار بأجندته الزمنية المحددة والملزمة، اللجوء إلى قرارات غير مدروسة من قبيل التراجع عن نظام البكالوريوس بدون مبرر مقنع وكذا قرار تسقيف سن التدريس الذي

سرعان ما خرقته حكومتكم نفسها في محور الدعم التربوي في إطار برنامج ما يسمى بـ"أوراش".

وهنا أسائلكم، السيد الوزير، ولتقييمكم لخطورة إسناد مهمة نبيلة كالدعم المدرسي لأناس اللي ما تعطهم لا التكوين البيداغوجي، لا تأطير اللي ما تعتمدش على مبدأ الكفاءة في الانتقاء ديالهم، تيروج أنه في بعض الأقاليم تعتمد على مبدأ القرعة لدعم الملفات واش ما تتعتقدوش، السيد الوزير، أن في هاذ الشكل هذا تقزيم للدور ديال التدريس وتقزيم للدور ديال هاذ المهنة النبيلة؟

ثانيا، فيما يخص ملف الأساتذة أطر الأكاديميات الجهوية، نجدد التأكيد على أن خيار التوظيف الجهوي العمومي المؤطر بسند التشريعي هو السبيل الأمثل لمعالجة هذا الملف داعيين إلى فتح ورش المراجعة الشاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية، بغية تشريع هذا الخيار الاستراتيجي في التوظيف العمومي كمرتكز أساسي للجهوية المتقدمة.

المواقف ديالنا، السيد الوزير، كحركة شعبية لا البارح في الأغلبية ولا اليوم في المعارضة هي ثابتة ومبنية على مصلحة الوطن والمواطنين، الدور اليوم على الحكومة اللي تمثلوها السيد الوزير، باش تبشر المواطنين وهاذ الفئة هاذي بالخصوص من مآلات الوعود الانتخابية، فين هو الترسيم والإدماج في سلك الوظيفة العمومية؟ فين هو إحداث مناصب مالية في قانون في الميزانية ديالكم؟ فين هي الزيادة ديال الثلث اللي وعدتو بها هاذ الفئة هاذي؟

السيد الوزير،

الجواب صعيب، ولكن كنتمناو منكم على الأقل تنتمناو من الحكومة ديالكم أنها تحلى بميثاق الشرف السياسي، وتعتذر لهاذ الناس هاذو على هاذ الوعود اللي ما وفاتش بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير إذا أردت التعقيب بقى عندكم شوية الوقت.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

لا، غير هاذ الموضوع ديال الدعم التربوي، الدعم التربوي ما تيعوضش التعليم داخل الأقسام، ما تيعوضش الدور دالأساتذة، هو دعم إضافي واللي تيتم بشراكة مع الجمعيات، واحنا استغلنا الفرصة ديال "أوراش" باش هاذ الجمعيات يمكن لها تستاعن بالإعانة المالية اللي تتكون في أوراش باش توسع المجال ديال الدعم التربوي.

هاذ الدعم التربوي في الحقيقة راه تيساعد الأسر، دابا كاين واحد العدد ديال الأسر اللي هي تتأدي مباشرة لهاذ الدعم لأطراف أخرى، إلى هناك جمعيات اللي هي يمكن لها تساعد هاذ الأسر واش هذا زعما كاين عيب؟ هذا خصكم.. خصنا ندافعو عليه.

احنا في نفس الوقت من طبيعة الحال هاذ الدعم تربوي خصنا تنشتغلو باش نحسنو أيضا الطريقة ديال كيفاش التأطير ديالو وكيفاش يكون عندو واحد الارتباط بالنتائج ديال التلميذ أو تقييم ديال المستوى ديال التلميذ داخل الأقسام..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه "تأهيل وتجهيز المؤسسات التعليمية في المناطق النائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يعاني تلاميذ وتلميذات المناطق النائية بمختلف ربوع المملكة من الوضعية المتردية التي آلت إليها المؤسسات التعليمية بسبب الإهمال الذي طالها على مر السنين، نتيجة سوء التسيير وغياب وسائل النقل..

السيد رئيس الجلسة:

بلاتي السيد المستشار، اسمح لي.

الإخوان في (la régie) راه كاين مشكل ديال الصوت، راه كاين مشكل، ولكن مشكل ملي تطلعو تيولي (l'écho) وملي تتنقصو منو ما تنسمعو حتى حاجة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

.. نتيجة سوء التسيير وغياب وسائل النقل المدرسي وانعدام المرافق الصحية وضعف البنية التحتية.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة المزمع اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل التدخل الفوري والآني لمعالجة هذا الموضوع الذي يؤرق تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية بجل المناطق النائية المستهدفة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

اللي بغيت نأكد عليه هو، أولا موضوع ديال تأهيل المؤسسات التعليمية وتزويدها بالمرافق الضرورية، هذه هي المواضيع اللي هي في صلب اهتمام الوزارة، احنا لا من خلال الميزانية ديال الوزارة هناك واحد البرنامج ديال تأهيل المؤسسات التعليمية، تزويدها بالماء الصالح للشرب، الربط بالكهرباء، توفير سياج بالإضافة إلى بناء مرافق صحية مع أيضا تعويض الحجرات المبنية بالمفكك، وعندنا واحد اللائحة اللي هي طويلة يمكن نعطيها لكم من بعد.

نفس الشيء في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، اللي من خلاله الوزارة اشتغلت مع كل الأطراف اللي هي معنية على تأهيل تقريبا 1400 مؤسسة تعليمية وبناء أكثر من 1150 حجرة منذ الانطلاق الفعلي لهذا البرنامج 2017.

احنا في نفس الوقت في إطار البرنامج الحكومي درنا واحد العملية ديال تأهيل هذه المؤسسات التعليمية، خاصة تنظيف وصيانة المؤسسات التعليمية اللي هي دمجناها في تعاقد مع بعض الجمعيات.

وتجدر الإشارة أيضا بأن أعطينا الانطلاقة في الأسابيع الماضية لبرنامج تدخل استعجالي شامل ومندمج لتأهيل المؤسسات التعليمية اللي في إطار الموسم هو انطلق هذه الأسابيع الماضية واللي غادي يستمر حتى السنة المقبلة، حتى لسنة 2023، ويسعى هذا البرنامج إلى المساهمة في تفعيل نظام الصيانة الوقائية وإعطاء من طبيعة الحال تعطات الأولوية في إطار هذا البرنامج إلى العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي ندوزو للسؤال التاسع وهو موضوعه النهوض..عفوا، التعقيب؟

تفضل.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

لابد أن نؤكد باسم فريق التجمع الوطني للأحرار على أننا متفقون جملة وتفصيلا مع مضمون جوابكم مشكورين، مبرزين أهمية ما تحقق من إنجازات في هذا الإطار، بحيث أضحى قطاع التعليم ورشا مفتوحا من خلال تنزيل عدد من الإجراءات الإصلاحية التي همت تفعيل التوصيات التي جاءت بها الرؤية الإستراتيجية التي تضمنها تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين، والذي ينشد بناء "مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة"، وبالتالي الارتقاء بالفرد والمجتمع، بدءا بالمصادقة على قانون الإطار 51.17 المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي، وانتهاء بتنزيل مضامينه بمنهجية أثارت العديد من الإشكاليات على المستوى الوطني.

واعتبارا للدور المحوري الذي يضطلع به هذا القطاع الذي يعيش مع الأسف على وقع الخصاص الكبير بالموارد البشرية في المؤسسات التعليمية بالمناطق النائية الذي يتسبب بالرفع من مستويات الاكتظاظ داخل الحجرات الدراسية، البنايات المتهالكة جدا، مدارس شامخة وقديمة تنتظر الإتمام والإصلاح منذ قرابة 40 سنة، نموذج مدرسة اسغيدن بجماعة القباب إقليم خنيفرة، وكذا المدارس المهجورة التي تكاثرت وأصبحت مرتعا للتسكع والفوضى.

لذلك، نرى أن مشروع المدارس الجماعاتية في العالم القروي إلى حدود اللحظة هو البديل في أفق تعميمه وتطوير أدائه، كما أثير اهتمامكم حول البناء المفكك الذي لازال قائما في العالم القروي، وهذا لا يشرفنا جميعا وبالتالي يجب الإسراع في القضاء عليه.

كما لا يفوتونا أيضا، السيد الوزير، أن تولو اهتماما أكبر بالمؤسسات التعليمية المتواجدة بأقاليم الأطلس، نموذج جهة بني ملال خنيفرة على الخصوص، عموما بتوفير أبسط شروط وظروف التمدرس وهي الدفء، وذلك بتوفير حطب التدفئة للأطفال الذين يعانون كثيرا داخل مؤسساتهم التعليمية من البرد القارس، يعكس استمرارية عدد من الأعطاب البنيوية التي تعيق تحسين مردودية المدرسة المغربية خاصة ما تعلق بشروط..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

معالي الوزير بقات لكم شوية الوقت في التعقيب.. ؟ .. لا.

إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.. عفوا؟ السؤال التاسع؟ "النهوض بأوضاع الموارد البشرية للقطاع وإنصافهم" ديال الاتحاد العام للشغالين.

تفضلو، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

عن النهوض بأوضاع الموارد البشرية لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة وإنصافهم نسائلكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير..

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

هو لازم التأكيد أن منذ تنصيب هاذ الحكومة فالوزارة عقدت اتصال مع النقابات الأكثر تمثيلية، وتم واحد العدد ديال اللقاءات الهدف منها كان هو بناء الثقة بين الوزارة وشركائها الاجتماعيين ووضع واحد الخارطة طريق تسمح بمأسسة الحوار الاجتماعي وتنظيمه.

في نفس.. كما تعلمون، تم توقيع الوزارة مع النقابات اللي هي الخمس أكبر تمثيلية على اتفاقية يوم 18 يناير تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، ومن مخرجات هذا الاتفاق التسوية النهائية ديال واحد العدد ديال الملفات، وهنا لازم نشير بأن كل المراسيم اللي هي متعلقة بهاذ الملفات تم المصادقة عليها في المجلس الحكومي اللي تم يوم 10 فبراير.

كما انطلقت منذ يوم 9 مارس أشغال لجنة النظام الأساسي الجديد الموحد وهاذ اللجنة تتشتغل بواحد الطريقة بواحد الصفة اللي هي منتظمة تتجتمع كل أسبوع، الهدف منها نسعى هاذ من هاذ النظام الأساسي الجديد اعتماد ميثاق أخلاقيات يفضى إلى ربط المسؤولية بالمحاسبة على مبدأ التلازم بين الحقوق والواجبات، تثمين المسارات المهنية لموظفي القطاع، وربط الترقية المهنية والوظيفية بالأداء المهني والأثر على تعلمات التلاميذ، وأيضا في نفس الاتجاه احنا تنشتغلو أيضا على إعادة النظر في منظومة التكوين الأساس وجعل أيضا التكوين المستمر تكوينا اللي هو يواكب مسار مهنيي ديال هيئة التدريس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للسيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

اسمحوا لنا، السيد الوزير، أن نستحضر اليوم إحدى الفئات العاملة في المنظومة والتي نعتبرها الأكثر هشاشة، ويتعلق الأمر بفئة مربيات التعليم الأولي، فإذا كنا نتابع بارتياح سير المشاورات نحو اعتماد نظام أساسي موحد كما تلقينا قبل ذلك بارتياح اختيار الوزارة جعل الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وثيرته وتعميمه، المشروع الأول ضمن أولويات برنامج عمل والذي رصدت له ميزانية للتسيير 951 مليون درهم، باعتمادات للاستثمار تناهز المليار و274، غير أنه وعلى الرغم من هذه الأهمية التي أولتها الوزارة للتعليم الأولي وعلى الرغم من هذه الاعتمادات غير المسبوقة التي رصدت له، إلا أن فاعل محوري بل وحاسم في تنزيل هذا المشروع وفي خلق هذه الثورة المنشودة في التعليم الأولي مازال يعاني من الغبن وعدم الإنصاف.

السيد الوزير،

وضعية المربيات بالتعليم الأولي هي مظهر من مظاهر أزمة المنظومة والتي تحتاج جوابا عميقا من طرفكم حتى يتسنى تعبئة وانخراط هذا الفاعل الحاسم في الارتقاء بالتعليم الأولي، وفي الآن ذاته فإننا نعتبر استمرار إهمال هذا الملف يفرغ أطروحة الجودة من معناها وروحها ويجعلها مجرد شعار.

ولأن للتعليم الأولي على هذه الأبعاد والرهانات التي تناولتها تقارير المجلس الأعلى للتعليم تضمنها القانون الإطار وألح عليها تقرير النموذج التنموي، فإن الوزارة لا يجب أن تدبره بمنطق المناولة، وأن تتركهن عرضة لجشع بعض الجمعيات التي ألفت أن تتلبس لبوس أي إصلاح لقضاء مآرب أخرى.

السيد الوزير،

المطالب المستعجلة اليوم للمربيات تتمثل في:

- دمج مربيات التعليم الأولي في النظام الأساسي الموحد لموظفي وزارة التربية الذي طال انتظاره؛
- العمل على إلزام الجمعيات التي تشغل المربيات بموجب عقود على احترام حقوقهن وعدم تأخير صرف المستحقات؛
- وضع برنامج وطني للتكوين والتكوين المستمر عبر الانفتاح على التجارب الرائدة عالميا، قصد تمكين المربيات من المهارات التي تسمح بتأهيل الأطفال لولوج التعليم الابتدائي؛
- صون كرامة المربيات عبر توقيف عملية الطرد وعقود الإذعان وضمان الشفافية في المساطر والقواعد الناظمة لعملهن؛
- التصدي بلا هوادة لعملية التلاعب والسمسرة التي تنهجها بعض الجمعيات في قطاع التعليم الأولي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير الرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

غير بغيت نأكد هو أن من طبيعة الحال المربيات هوما عندهم عقود مع جمعيات، وهذه العقود تيطبق عليهم قانون الشغل، والوزارة حريصة بأن كل الجمعيات اللي هي عندها تعاقد مع الوزارة لازم هذه الجمعيات تحترم قوانين الشغل، واحنا في إطار المراقبة على استعداد بأن كل جمعية اللي ما احترمتش هذا سميتو غادي نفسخو التعاقد اللي عندنا مع هذه الجمعيات، لازم باش من خلال هذه المواكبة ديال هذه الجمعيات الحقوق ديالهم تكون مضمونة وأيضا نواكبو هذه الجمعيات باش يرفعو من المستوى لا ديال التكوين الأساس ولا ديال التكوين المستمر ديال هاذ المربيات اللي هوما من طبيعة الحال كيلعبو واحد الدور جد مهم في الجودة ديال التعليم الأولي، واحنا بغينا هذا التعليم الأولي يبقى تعليم ديال القرب، تيدخل للدواوير..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 19 أبريل 2022، حول موضوع "الإجراءات المتخذة لتفادي تأثير ارتفاع أسعار المواد الطاقية على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات"، وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتجاوب معه.

إذن أعطي الكلمة مباشرة لممثل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في حدود دقيقتين.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

نتناول اليوم الكلمة في إطار مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي حول موضوع "الإجراءات المتخذة لتفادي تأثير ارتفاع المواد الطاقية على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات".

وإذ نؤكد في هذا الإطار أهمية المعطيات التي تضمنها رد السيد رئيس الحكومة أمس بمجلس النواب، وإذ نؤكد أيضا أننا ندرك أن تقلبات السوق الدولية لها مسؤولية مباشرة على ارتفاع الأسعار، ولكن المغرب اليوم بحاجة إلى الوطنية الاقتصادية بكل ما تحمله من قيم ومبادئ، نحن اليوم بحاجة كذلك لتدخل الدولة لحماية القدرة الشرائية من المضاربة واللوبيات والاحتكار والتواطؤات والتركيز الاقتصادي وغيره من الأفعال التي جرمها الفصل 36 من الدستور.

وفي هذا الإطار لا يمكن إلا التنويه بالدعم التي قدمته الحكومة لبعض مهني النقل الطرقي، وبصرف النظر عن الملاحظات التي رافقته، إلا أنه يظل غير كافي، فالأسواق الدولية ستواصل التقلب والعلاقات الدولية مضطربة، لذلك هناك حاجة إلى حلول مبتكرة على أساس شفافية معلومات والمعطيات التي تسلم للمواطنين والمواطنات.

وحاصل القول أننا بحاجة اليوم إلى اتخاذ القرارات التالية:

1- الإسراع بإحالة مشروع القانون الذي يعدل قانون مجلس المنافسة وتمكينه من كافة الآليات لضبط السوق وجر الاحتكار والتواطؤات والتركيز؛

2- الإبقاء على الحوار الصريح ما بين الحكومة والبرلمان حول الموضوع؛

3- تمكين الرأي العام من كافة المعطيات حول الموضوع بكل شفافية؛

4- الاستمرار في دعم مهني النقل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للحكومة في حدود دقيقتين.

تفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد الرئيس،

أولا، أيضا أشكر السيدة المستشارة المحترمة على طرحها هاذ الإحاطة ونبغي في البداية نأكد على أن النقط الأربعة الواردة في مداخلتكم كلها سوف يتم أخذها بعين الاعتبار، بدءا الآن من القانون المتعلق بالمنافسة الذي صادق عليه مجلس الحكومة وأيضا النقط الأخرى المرتبطة بالدعم ديال المهنيين أو بالعناصر المرتبطة بالتواصل الحكومي.

لكن، بداية اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أقدم أمام مجلسكم الموقر بعض الإجراءات التي قامت بها هذه الحكومة لدعم القدرات الشرائية للمواطنين واللي ما فيها باس نعاود نأكدو عليها كيف ما جاء في كلامكم، لأنها وردت في مداخلة السيد رئيس الحكومة بالأمس أمام مجلس النواب.

أولا، هناك تعليق الرسم الجمركية على مجموعة من المواد الغذائية كالقمح اللين طبعا اللي المتوسط ديال الدعم الذي تقدمه الدولة لهذه المادة يبلغ حوالي 747 مليون درهم شهريا منذ بداية يناير الماضي، دعم غاز البوتان الذي سيصل إلى حوالي أكثر من 14 مليار ديال الدعم، دعم السكر بـ 3 ملايير دراهم للحفاظ على استقرار سعر هذه المادة، دعم الكهرباء الذي كان خارج جميع التدخلات الحكومية السابقة، اليوم الحكومة سوف تدعمه بحوالي 14 مليار درهم لكي لا تعرف أسعار هذه المادة زيادات على المواطنين واللي يمكن توصل 40% لولا تدخل الحكومة.

بالإضافة إلى هذا كله نتوقع بخصوص هذه السنة المالية 2022 أن تتجاوز مخصصات صندوق المقاصة يعني أن تنضاف إليها 17 مليار إضافية من المجهود الذي سوف تقدمه الحكومة.

أيضا تخصيص الدعم المالي اللي تكلمتو عليه والمخصص لمهنيي النقل اللي تيهم حوالي 180 ألف عربة، كلها سوف تستفيد من هذا الدعم، وطبعا الزيادة ديال الأجور وخاصة الترقيات التي جمدت لمدة سنتين حوالي 8 مليار درهم سوف تقدمها هذه الحكومة بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات التي قامت بها الحكومة لفائدة المقاولات الوطنية، سواء استرجاع القيمة على الضريبة أو المنشور الذي أصدره السيد رئيس الحكومة بالأمس والذي يضم مجموعة من المقتضيات التي سوف تساهم لا محالة في هذا الموضوع هذا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة، شكرا لمساهمتكم.

ورفعت الجلسة.